وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

تقدير دالة عرض العمل في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبتين:
♦ بوترعة نورالهدى
♦ حـــــمان زينب

إشراف الدكتور:
♦ بوريش لحسن

أعضاء اللجنة المناقشة:

♦ الدكتور: .....بلعربي عبد القادر..... أستاذا رئيسا
♦ الدكتور: ..... بوريش لحسن..... أستاذا مشرفا
♦ الدكتور: .....بوطيبة ..... أستاذا مناقشا

السنة الجامعية: 2018م-2019 م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك،تباركت يا رب وتعاليت في البداية نشكر ونحمد الله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بأعز شكرنا وخالص تقديرنا للأستاذ المشرف بوريش لحسن حفظه الله ورعاهلقبوله الإشراف على العمل الذي قمنا به،ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات مفيدة طيلة فترة إعداد البحث.

كما نتقدم بعبارات الشكر والتقدير إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وبالتالي إثرائها من كل جوانبها.

كما نتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلـى:

التي كانت ولا تزال دائما شلالا من الحنان.

أكرم امرأة وأدفئ حضن وأحق الناس بصحبتي إلى عيني ونبراس حياتي من رافقتني دعواتها في دربي ومشواري إلى من حملتني وهنا على وهن.

إلى من سهرت الليالي حفظها الله وأطال في عمرها "أمي الغالية " إلى من كرس حياته من أجلي وأهدى شقاء عمره ونور لي مستقبلي الدراسي إلى من لم يبخل علي يوما بشيء طلبته إلى رمز التضحية ومثال الصمود. الذي أنار دربي بالنصح والتوجيه والإرشاد " يا ابنتي العلم نضع ورعي ورشاد وليس قبح وريح وفساد "إلى من طعم عقلي بالعلم والإيمان إلى من كان سندي في الوصول إلى هذا المستوى...أبي رعاه الله.

إلى أختي فريدة وإخوتي سمير،عبد اللطيف،سفيان،عبد الحليم اللذين كانوا سندي.و أفراد العائلة كبيرا وصغيرا.

إلى صديقات دربي زينب،جمعة،كنزة،حفيظة،زهيرة،خولة.

إلى خالتي زوليخة وخولة أطال الله في عمرهما.

إلى الكتاكيت جود بيسان،أنفال،محمد،وديع،إياد،رياض.

إلى جميع صديقاتي في الدراسة وأخص بالذكر فتحي ونور الدين.

نـور الهـدى.

إهداء

لك يا خالقي ويا رزاقي أهدي ثمرة كنت السبب الأول في جنيها فاللهم أقبل العمل مع قلته والجهد مع ضالته والسعي مع شوائبه عز جاهك وجل ثنائك ولا إله إلا أنت.

لك يا حبيبى يا رسول الله عملي المتواضع،ولك منى سلام على ريش الحمام يا كل المرام،إليك يا صاحب الشفاعة يا رسول الله.

إليك يا أكرم امرأة التى كانت ولا تزال شلالا من الحنان وأدفئ حضن وأحق الناس بصحبتى إلى عينى ونبراس حياتي من رافقتنى دعواتها في دربي ومشواري إلى من حملتنى وهنا على وهن.

إلى من حمل فضلي والذي حرمتنى الدنيا من رد القليل من جمائله إلى أبي الراحل عن الدنيا الباقي في الذاكرة.

إلى أخوتي الأعزاء من وقفوا دائما معي :تاج،لعيد،أمين،سليمان.

إلى أخواتي الحبيبات:خضرة،فتيحة،أمينة.

إلى أخواتي التى لم تنجبهم لي أمي:نور الهدى،جمعة،كنزة،حفيظة،زهيرة،خولة.

إلى أروع وأجمل ذكرى عشتها في حياتي أصدقاء دربي قسم السنة الثانية ماستر اقتصاد كمي.

وإلى من ساندتي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

زينب

شكر وعرفان II
إهداء III
إهداء IV
فهرس المحتويات V
قائمة الأشكال والجداول والملاحق VII
مقدمة: ..... أ
1/- الإشكالية الرئيسية: ..... أ
2/- الإشكاليات الفرعية: ..... أ
3/- فرضيات البحث: ..... ب
4/- أهمية البحث: ..... ب
5/- أهداف البحث: ..... ب
6/- منهج البحث: ..... ب
7/- صعوبات البحث: ..... ب
8/- هيكل البحث: ..... ج

الفصل الأول: الإطار النظري لسوق العمل

تمهيد: 1
المبحث الأول: النظريات المفسرة لسوق العمل 2
المطلب الأول: النظرية التقليدية لسوق العمل 2
1/- النظرية الكلاسيكية: 2
2/- النظرية الكينزية: 3
المطلب الثاني: النظريات الحديثة لسوق العمل. 3
1/- نظرية البحث عن العمل: 3
2/- نظرية اختلال سوق العمل: 4
3/- نظرية تجزئة سوق العمل: 4
المبحث الثاني: مدخل نظري حول سوق العمل. 5
المطلب الأول: مفهوم سوق العمل والقوى العاملة 5
1/- مفهوم سوق العمل 5
2/- مفهوم القوة العاملة ومؤشرات سوق العمل 7
المطلب الثاني: محددات سوق العمل. 10
1/- الطلب على العمل 10
المبحث الثالث: ماهية سياسة التشغيل وأبعادها 15
المطلب الأول: ماهية سياسة التشغيل 16
1/- مفهوم سياسة التشغيل 16
2/- أطر سياسة التشغيل القانونية والتنظيمية: 17
المطلب الثاني: أبعاد سياسة التشغيل 19
1/- البعد الاجتماعي: 19

2/- البعد الاقتصادي: 19
3/- البعد التنظيمي والهيكلي: 19
خلاصة: 20

الفصل الثاني: سوق العمل في الجزائر

تمهـــيد: 22
المبحث الأول: تطور سوق العمل في الجزائر 23
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول تطور سوق العمل في الجزائر 23
المطلب الثاني: نظام معلومات سوق العمل. 25
1/- مفهوم نظام معلومات سوق العمل: 25
2/- مصادر معلومات سوق العمل في الجزائر: 25
المبحث الثاني: مميزات سوق العمل الجزائري. 31
المطلب الأول: البطالة وسوق العمل الجزائري. 31
المطلب الثاني: تجزئة سوق العمل. 33
خلاصة: 36

الفصل الثالث: بناء وتقدير وتحليل دالة عرض العمل في الجزائر

تمهيد 38
المبحث الأول: الدراست السابقة 39
1/- الدراسة الأولى: دراسة سالم بن سعيد 2004 39
2/- الدراسة الثانية: دراسة سامية خضر صالح 2003 40
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 41
1/- الدراسة الأولى: آكي بومكفست (Ake Blomqvist) 1986 41
2/- الدراسة الثانية: دراسة جرينت جونز (Geraint Johnes) 1993 42
المبحث الثاني: بناء وتقدير وتحليل دالة عرض العمل في الجزائر 44
المطلب الأول: الدراسة التطبيقية 44
1/- أدوات الدراسة: 44
ب/- خطوات إجراء اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ: 46
المطلب الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج 55
1/- عرض النتائج: 56
2/- تقدير النموذج: 59
خلاصة: 61
خاتمة 63
قائمة المصادر والمراجع: 65
الملاحق 72
ملخص

1/- قائمة الأشكال:

الشكل رقم 01: منحنى الطلب على العمل..... 11
الشكل رقم 02: منحنى عرض العمل 12
الشكل رقم 03: توازن سوق العمل 13

2/- قائمة الجداول

الجدول رقم 4: تقدير نموذج "ECM" باستعمال برنامج "EVIEWS 10"..... 59
الجدول رقم 2: نتائج اختبار الاستقرارية..... 58
الجدول رقم 3: اختبار Bounds test 58
الجدول رقم 1: اختبار ديكي فولر المطور 57

3/- قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: نتائج اختبار الاستقرارية ADF.....72
الملحق رقم 02: نتائج اختبار الاستقرارية بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى "ADF".....74
الملحق رقم 03: اختبار Bounds test.....75
الملحق رقم 04: تقدير النموذج ECM.....76

مقدمة

حظي سوق العمل باهتمام كبير منذ القدم من طرف علماء الاقتصاد ومنظري الفكر الاقتصادي، كما تعمقت الدراسات والأبحاث في الدول المتقدمة لمحاولة إيجاد التوازن في هذا السوق"محاولة التخفيض من البطالة".

تدل سياسات التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة من أجل خلق مناصب شغل في فترة محددة حيث تمثل هذه السياسة الوجه المقابل لمكافحة البطالة، لذلك فإن معالجة قضية التشغيل تقتضي من جهة تحليل احتياجات سوق العمل أي جانب العرض ومن جهة ثانية تحليل أسباب البطالة وبنيتها وهو ما يمثل جانب الطلب.

لقد ظلت سياسة التشغيل في الجزائر تشكل اشتغالاكبير ا لدى السلطات العمومية حيث يرجع ذلك إلى تزايد مستوى عرض العمل بوتيرة تفوق نمو الطلب وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة مع ما يرافق ذلك من آفاق وضغوط اجتماعية لذلك اضطرت الجهات المسؤولة إلى تغيير نمط تسيير المؤسسات الاقتصادية ولمواجهة هذا الوضع تم اعتماد جزمه من الإجراءات والآليات والتي تشكل في مجملها سياسات لدعم التشغيل.

1/- الإشكالية الرئيسية:

تكمن الإشكالية الأساسية لهذا البحث في إيجاد جواب مهم للسؤال التالي:

- **ما هي أهم محددات عرض العمل في الجزائر؟**

2/- الإشكاليات الفرعية:

لتسهيل حل الإشكالية نقوم بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الإجراءات المتبعة لخلق مناصب الشغل والحد من البطالة؟
- ما دور مؤسسات سوق العمل في ضبط السوق؟

3/- فرضيات البحث:

- السياسات التي اتخذتها الدولة لخلق مناصب شغل ركزت أساسا على الاهتماموا ٍعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل.
- استطاعت الجزائر من خلال مؤسسات سوق العمل إعطاء فرص جديدة للشباب الراغب في العمل خصوصا المتعلقة باليد العاملة.
- تعدد أجهزة مكافحة البطالة في الجزائر ولهذه الأخيرة دور فعال في التخفيف عن البطالة.

4/- أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن سوق العمل لما له من تأثير على العملية الإنتاجية والتعريج على مدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحل معضلة البطالة من خلال الإصلاحات.

5/- أهداف البحث:

إن الأهداف المستوحاة من الدراسة تتمثل في:

☜ معرفة الوضعية الحالية لسوق العمل في الجزائر.

☜ معرفة دور سياسة التشغيل في خلق مناصب الشغل.

6/- منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج الاقتصاد القياسي، وذلك بالاعتماد على مستخرجات برنامج EViews 10 وبناء مع معطيات التي تحصلنا عليها خلال دراستنا.

7/- صعوبات البحث:

- قلة المصادر والمراجع الحديثة ذات الصلة بالموضوع وصعوبة الحصول عليها.

- عدم توفر نتائج دقيقة خاصة بوضعية سوق العمل في الجزائر وهذا تزامنا مع الأزمة الجزائرية السياسية الحالية في الجزائر وتدبدب الاقتصاد الجزائري.

8/- هيكل البحث:

من أجل تبسيط إشكالية البحث ومحاولة إحاطة الموضوع من أهم جوانبه ارتأينا أن نقسم بحثنا إلى فصلين نظريين وفص تطبيقي.

ففي الفصل الأول والذي كان تحت عنوان الإطار النظري لسوق العمل، والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول النظريات المفسرة لسوق العمل، بينما ضم المبحث الثاني مفاهيم حول سوق العمل، وفي البحث الثالث تضمن سياسة التشغيل وسوق العمل.

وفي الفصل الثاني والذي كان معنوانا بسوق العمل في الجزائر، كذلك تم تقسيمه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول تطور سوق العمل في الجزائر من حيث التاريخ وتطور سوق العمل وكذا نظامه المعلوماتي، أما المبحث الثاني فقد تناول مميزات سوق العمل الجزائري، وهذا من جهة البطالة وسوق العمل الجزائري، و تجزئة سوق العمل.

وفي الجانب التطبيقي والذي هو عبارة عن فصل ثالث ومعنون ببناء وتقدير وتحليل دالة عرض في الجزائر، بحيث قسم إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الدراسات السابقة الخاصة بدالة عرض العمل في الجزائر بينما المبحث الثاني كان لدر اسة دالة عرض العمل وتحليلها.

لنختتم هذا البحث بخاتمة تضم جملة من النتائج.

الفصل الأول

الإطار النظري لسوق العمل

تمهيد:

لطالما تم اعتبار سوق العمل من بين أهم القضايا والمسائل التي تم البحث فيها من طرف المفكرين، كونه يمثل نقطة التقاء العارضين لقوة العمل مع الطالبين عليها فيقوم الأفراد بعرض خدمات عملهم التي تعد السلعة محل التبادل في هذه السوق ونظرا لأهمية هذا الموضوع كونه تحدي اجتماعي واقتصادي، اختلفت النظريات التقليدية والحديثة في تحليل محددات هذا السوق.كما تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحوكمة لتوفير مناصب شغل عن طريق تكثيف الجهود لمواجهة البطالة.

لهذا سيتمحور نقاش هذا الفصل على دراسة النظريات المفسرة لسوق العمل وكذا المفاهيم النظرية ومحددات سوق العمل، وماهية سياسة التشغيل وأبعادها.

المبحث الأول: النظريات المفسرة لسوق العمل

المطلب الأول: النظرية التقليدية لسوق العمل

يعرف الفكر الاقتصادي الحديث مدارس عدة يرجع الاقتصاديون أصولها لفكر مدرستين تقليديتين هما المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية.

1/- النظرية الكلاسيكية:

يعتبر الاقتصادي الفرنسي "**جان باتيسساي**" من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية، بنظرية حول المنافذ وبقانونه المعروف بقانون ساي والذي يقول أن "العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فعرض قوة العمل يجب أن يقابله طلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسية."[1]

إن التحليل الكلاسيكي ينظر للعمل على أنه سلعة قابلة للتبادل في السوق، مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك العمل، وهذا ما نادى به آدم سميث صاحب المؤلف الشهير"ثروة الأمم"، فإن العمالة الكاملة يمكن تحقيقها عن طريق تراكم رأس المال.وقد ارتكزت النظرية الكلاسيكية على افتراضين هما:[2]

- خضوع النظام الرأسمالي لمبدأ المنافسة الكاملة التي تمنع بائعي السلع والخدمات من السيطرة على أسعارها في السوق التنافسي.
- التشغيل الكامل هو الوضع الطبيعي للاقتصاد.

1- زكير رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت، 1997 ص ص 185-186.

2- عبد المنعم السيد علي، **مدخل في علم الاقتصاد: دراسة في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي**، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرة، بغداد، 1984، ص38.

2/- النظرية الكينزية:

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغيير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، والميل للاستهلاك، ومقدار الاستثمار. إذ أن الميل للاستهلاك، ومقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقة، وليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على المستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع.[1]

المطلب الثاني: النظريات الحديثة لسوق العمل.

تضم هذه النظرية عدة نظريات من أهمها ما يلي:

1/- نظرية البحث عن العمل:

ترجع هذه النظرية معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية، من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، وتنطلق هذه النظرية من الفرضيتين التاليتين:

- إن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه، ويرفض أي أجر أقل منه.

[1]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 141-142.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل، خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الانتقال من وظيفة لأخرى من شأنه أن يرفع من معدل البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.[1]

2/- نظرية اختلال سوق العمل:

تفترض هذه النظرية عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير، ويرجع هذا الجمود من وجهة نظر أنصار هذه النظرية، إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغيير الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، وتكون النتيجة الحتمية، وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب ما يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية، ولا ترى هذه النظرية أن وقوع البطالة يأتي نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده، بل أنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل.[2]

3/- نظرية تجزئة سوق العمل:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أساب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.[3]

---

[1]- زواش رضا، جمال بن سعيدي، **البطالة في الجزائر، التعريف-الأسباب-الآثار الاقتصادية**، جامعة مسيلة، ص 5.

[2] لعريفي عودة، **محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010-2011، ص 43.

[3] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**، الدار الجامعية الاسكندرية، 2005، مصر، ص 55.

وتقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تتبنى وجود سوقين رئيسي وأخرى ثانوية ويتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية وفرص للترقي جيدة ويحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة استقرار مأمون وشروط عمل جيدة، على حين يتصف السوق الثانوي بعدم الاستقرار وبانخفاض المهارات وقوة الفئة العاملة وحصولهم على أجور منخفضة، وتتكون السوق الرئيسية من المنشآت كبيرة الحجم والبعض يدرج تحت مسمى هذا السوق كافة المنشآت ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ومنشآت القطاع الخاص المنظم، أما السوق الثانوية فتتكون من وحدات الانتاجية صغيرة الحجم، وهو ما يعني أن المشتغلون في السوق الثانوية أكثر عرضة للبطالة وذلك لعدم وجود تشريعات تحميهم.[1]

المبحث الثاني: مدخل نظري حول سوق العمل.

المطلب الأول: مفهوم سوق العمل والقوى العاملة

1/- مفهوم سوق العمل

يمكن تعريف سوق العمل بصفة عامة هو ذلك المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض على الشغل (أو العمل).

والعمل هو"كل جهد عضلي وذهني يبذله الإنسان عن قصد ووعي يهدف خلق المنافع الاقتصادية".[2]

ويمكنه تعرفه أيضا بأنه"سوق افتراضي كما أنه نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية، حيث يجتمع فيه كل من الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف مناسبة بالإضافة إلى أصحاب هذه

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 248 - 249.

[2]- سعد طيري وآخرون، **الاقتصاد والمناجمنت والقانون**، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012-2013، ص26.

الوظائف من أصحاب الشركات والمؤسسات المختلفة، حيث يعتبر هذا السوق حلقة وصل بين كل الأشخاص المرتبطين ارتباطا مباشرا بالعمل.[1]

كما يمكن تعريف سوق العمل* "اقتصاديا: بأنه الآلية التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف أي "تفاعل لا قوى الطلب والعرض على خدمات العمل"، ومن أهم ما ميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي:[2]

أ/- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المشابهة ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي والمهني حيث الأجور عالية.

ب/- سهولة التمييز بين خدمات العمل: ولو تشابهت سواء الأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين ولأسباب اختلاف السن أو الثقافة.

ج/- أتي عرض العمل: وذلك بسلوك العمل وتفصيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).

سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصر الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.[3]

---

[1]- محمد إبراهيم مقداد، مازون أبو حصيرة، **اقتصاد العمل1**، مساق تدريسي لطلبة الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 67.

[*]- خدمة العمل هي السلعة محل التبادل في سوق العمل.

[2]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[3]- شلالي فارس، محمد صالح، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001، 2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 12.

2/- مفهوم القوة العاملة ومؤشرات سوق العمل

أ/- مفهوم القوة العاملة:

تعرف القوة العاملة بأنها: "تشمل عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه، وينتمون لفئات عمرية معينة، تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدول".[1]

وتنقسم القوة العاملة إلى قسمين بارزين هما:

- العاملون.
- البطالون.

☜ **العاملون (المشتغلون):** كما تسمى كذلك القوة العاملة المستخدمة وهي: "التي يمارس أفرادها العمل للحصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر أو راتب أو ربح أو حصة في الإنتاج، وهذا يعين أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير والذين يعملون مشاركة والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة".[2]

☜ **البطالون:** يعرف البطال أو العاطل عن العمل بأنه: "كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده.وعليه فإن من لا يرغب في الحصول على عمل لا يعتبر ضمن أعداد العاطلين عن العمل والعاطلون قسمان، عاطلون سبق لهم العمل وعاطلون لم يسبق لهم العمل"[3].

---

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،**البطالة وا إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2010، ص 57.

[2]- البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس (06)، ص 177.

[3]- مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 25.

ويمكن تعريف القوة العاملة على أنها:

- هي مجموعة أفراد القوة البشرية باستثناء الأشخاص الذين لا يرغبون العمل، أي مجموعة أفراد القوة البشرية الذين يمارسون العمل فعلا أو الذين يرغبون فيه، ويمكن القول أن القوة العاملة هي مجموعة الأفراد في الفئة العمرية (من 15 سنة إلى 65 سنة) الذين يعملون أو يبحثون عن عمل.[1]
- تمثل قوة العمل ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، وهي الفئة التي تتراوح أعمارها بين (من 15 سنة إلى 65 سنة) عاما، بعد استبعاد ربات البيوت والمرضى والعاجزين عن العمل وفئة الطلاب المدارس والجامعات.[2] وكلما ارتفعت نسبة قوة العمل إلى حجم السكان كلما كان ذلك من العوامل الإيجابية، لأنه يساعد على زيادة حجم الإنتاج والدخل في البلد والعكس صحيح في حالة انخفاض النسبة المذكورة.

ب/- مؤشرات سوق العمل:

تستعمل في سوق العمل مجموعة من النسب تؤخذ كمقاييس ومؤشرات في تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل منها معدل النشاط ومعدل البطالة.

ج/- معدل النشاط: يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشيطين على السكان الإجمالي وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل مئة (100) ساكن[3].

[1]- أحمد الأشقر **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار الدولية العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 290.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]- البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 181.

$$\text{معدل النشاط} = \frac{\text{عدد السكان النشطين}}{\text{عدد السكان الإجمالي}} \times 100$$

يعكس هذا المعدل درجة حسب العمل بين السكانوا إلى حد ما حالة النشاط الاقتصادي من ركود وانتعاش.

د/- معدل العمالة: "هو نسبة السكان المشتغلين إلى السكان في سن العمل"[1]، يعطي هذا المعدل رياضيا بالصيغة التالية:

$$\text{معدل العمالة} = \frac{\text{عدد السكان المشتغلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} \times 100$$

يعكس هذا المعدل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة المتوفرة وضعف هذا المعدل دلالة على هدر لعنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية.

هـ/- معدل البطالة:

عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة، حيث[2]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}} \times 100$$

[1]-Bachir Boulahbal, **Emploi, Chomage, salaires et jroductivité du travail**, Fondation Friedrich Ebert, Alger, 2008, P05.

[2]- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص 310.

كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية والعكس فكلما كان هذا المعدل منخفضا كلما كان الوضع أقرب إلى مل يعرف بالتشغيل الكامل.

المطلب الثاني: محددات سوق العمل.

1/- الطلب على العمل

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، كما أن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها، لذلك يعرف الطلب على الخدمات العمل أنه طلب مشتق، بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.[1]

إن صاحب العمل يستمر في استخدام المزيد من وحدات العمل، حتى يتساوى إيراد الإنتاج الحدي، مع التكلفة الحدية لعنصر العمل ففي ظل توفر الشروط التامة في سوق العمل، تتساوى التكلفة الحدية للعمل مع سعره الثابت، لذا يستمر صاحب العمل في طلب المزيد من وحدات العمل، إلى أن يصل إلى الحد الذي عنده يتساوى إيراد الإنتاجية الحدي مع معدل الأجر مع الأجر الحدي، حيث يتحقق مستوى التوازن وتكزن الأرباح في أعلاها.[2]

[1]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**، الدار الجمعية للطباعة والنشر، 1997، مصر، ص ص 18 19.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2007، ص 23.

الشكل رقم 01: منحنى الطلب على العمل.

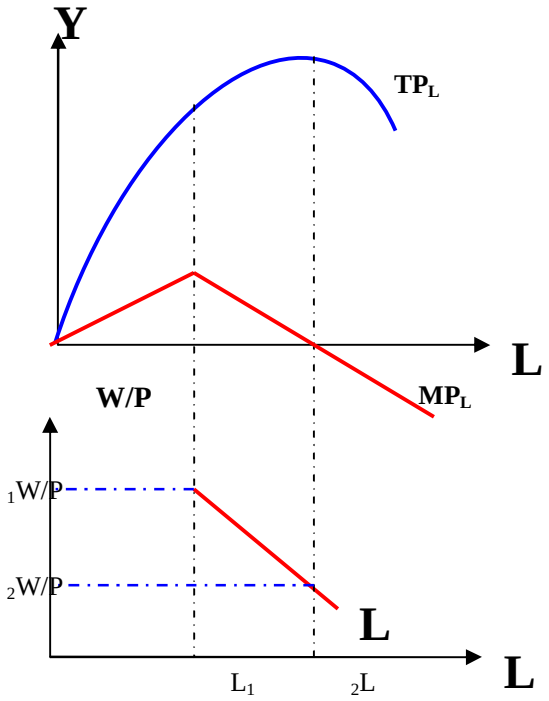

المصدر: الدكتور عمر الصخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي) ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2005، ط 5، ص 42.

يعتمد الطلب على العمل أساساً على الأجر الحقيقي عكسياً، أي أن: $L^d = f(w)$. حيث: L^d الكمية المطلوبة من العمل، و w هي الأجر الحقيقي وتمثل الأجر النقدي مقسوما على مستوى السعر $w = \frac{W}{P}$.

- ويمثل الشكل المقابل منحنى الطلب على العمل والذي يتطابق مع منحنى الإنتاجية الحدية لعنصر العمل *Marginal Productivity of Labour* ، حيث أن منحنى الطلب على العمل هو الجزء ذو الميل السالب من منحنى الناتج الحدي للعمل، كما في الرسم المقابل، حيث أن: $MP_L = \frac{W}{P} = \frac{\Delta Y}{\Delta L}$. أي أنه يتم الحصول على الإنتاجية الحدية للعمل من دالة الإنتاج، والتي تمثل العلاقة الفنية التي تجمع بين مدخلات الإنتاج من عمل وأرض ورأس مال وتنظيم ومخرجاته من السلع والخدمات[1].

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 77- 78.

ثانيا: العرض على العمل

يتوفر عرض العمل على مجموعة من العناصر أهمها:

- الرغبة في البحث عن العمل وأدائه أو عدم توفر الرغبة لديهم في العمل، وحول طول الفترة التي يقضونها في العمل كل أسبوع أو خلال السنة، وهذه القرارات بمجملها، تحدد عرض العمل، والباحثون عم العمل وعدد ساعات العمل المنجزة في كل أسبوع أو خلال السنة.
- على الأفراد أن يقرروا أنواع العمل الذي يرغبون في أدائه، محددين بذلك عرض العمل لحرفة معينة.
- على الأفراد أن يقرروا الجهة التي يعملون لأجلها، محددين بذلك عرض العمل لمؤسسات معينة[1].

الشكل رقم 02: منحنى عرض العمل

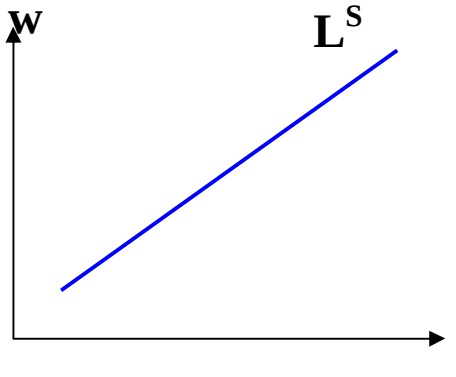

المصدر: الدكتور عمر الصخري مرجع سابق، ص 43.

يعتمد عرض العمل على الأجر الحقيقي المتوقع بمعنى: $L^S = f(w^e)$ ، فإذا ارتفع الأجر الحقيقي المتوقع زادت الكميات المعروضة من عنصر العمل وإذا انخفض الأجر الحقيقي المتوقع انخفضت الكميات المعروضة من عنصر العمل. ونظراً لكون الأجر الحقيقي المتوقع يضم متغيرين أحدهما معلوم وهو الأجر النقدي والآخر مجهول وهو السعر المتوقع، فإن الأجر الحقيقي المتوقع يكون: $w^e = \frac{W}{P^e} = \frac{W}{P} \times \frac{P}{P^e} = w \times \frac{P}{P^e}$ أي أن عرض العمل يتوقف على

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص37.

الأجر الحقيقي وعلى تصور العمال للأسعار المستقبلية $L^S = f(w, \frac{P}{P^e})$. هذا ويتخذ منحنى عرض العمل الموجب الميل الشكل الموضح بالرسم. هذا وتكون دالة عرض العمل في صورتها العامة على النحو التالي: $L^S = \alpha + \beta w$

ثالثا: توازن سوق العمل

يتحقق التوازن في سوق العمل كما في أي سوق آخر بتساوي جانبي العرض والطلب. أي بتحقق الشرط التالي: الطلب على العمل = عرض العمل، أو: $L^d = L^S$، حيث تتحدد كمية العمل التوازنية L^* ومستوى الأجر الحقيقي التوازني w^* السائد في السوق. ويختل التوازن بتغير الطلب على العمل أو عرض العمل أو كلاهما معاً .

الحالة1:

يكون الطلب على العمل أكبر من العرض على العمل:وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين و الراغبين على العمل، ويقدر هذا النقص بالمسافة (AB)، وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين، في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق هو (w/p).

الشكل رقم 03: توازن سوق العمل

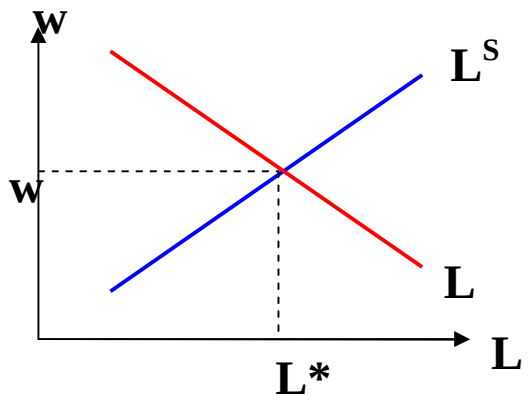

المصدر: الدكتور عمر الصخري مرجع سابق، ص 44.

ولقد افترضنا أن مرونة الأجور هي الكفيلة بإحداث التوازن. فإذا كانت الأجور أعلى من المستوى التوازني للأجر الحقيقي، فإن الزيادة الكبيرة التي حدثت في العمالة ستؤدي إلى انخفاض الأجور والعكس بالعكس.

الحالة 2:

يكون عرض العمل أكبر من الطلب على العمل: وهذا ما يودي إلى حلقة فائض في العمل-أي البطالة-يقدر هذا الفائض بالمسافة (CD)، ومن أجل توظيف هذا الفائض في العمل-أي من أجل القضاء على البطالة.

لابد من العمل أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض أن دائما أن الأسعار تبقى ثابتة وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي.[1]

وكنتيجة لذلك يوجد نقطة واحدة فقط يتقاطع فيها منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب على العمل، وتسمى هذه النقطة بنقطة التوازن (Exquibibruim point) .

قد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، إلا أن تغيرات الأسعار الأجور ارتفاعا وانخفاضا، سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج (تفاعل قوى السوق) كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه سوق العمل.[2]

[1]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، الطبعة 5، ص44.

[2]- دحماني محمد أدرويش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 88.

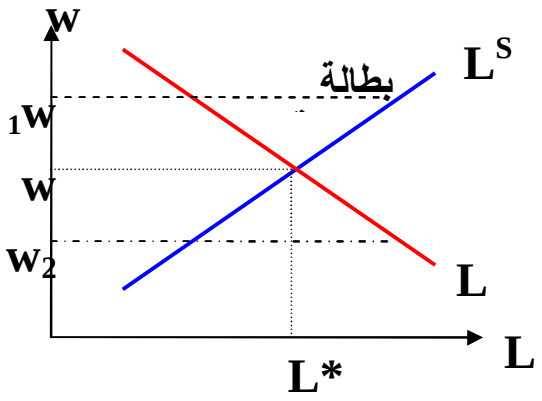

المصدر: الدكتور عمر الصخري مرجع سابق، ص 44.

أي انه لولا مرونة الأجور فلن يكون هناك توازن، ولكن في الواقع نجد أنه في معظم دول العالم وبصفة خاصة الدول المتقدمة فإن الأجور تتميز بالجمود. والسبب في هذا الجمود وجود النقابات العمالية التي من شأنه منع الأجور من الانخفاض، فضلاً عن وجود سياسة الحد الأدنى للأجور. وفي ظل جمود الأسعار تظهر البطالة الإجبارية.

المبحث الثالث: ماهية سياسة التشغيل وأبعادها

يكتسي الشغل أهمية كبرى في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم من خلال محاربة البطالة والتوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات التراكم خاصة الجزائر التي تمتلك ثورة شبابية، إلا أنها تعاني من معدل مرتفع للبطالة، ومن أجل الإحاطة قدر ممكن بسياسة التشغيل ارتأينا في هذه المبحث أن نعرج على مفهوم سياسة التشغيل من خلال أطرها القانونية والتنظيمية ثم التطرق إلى أهم أبعاد هذه السياسة.

المطلب الأول: ماهية سياسة التشغيل

1/- مفهوم سياسة التشغيل

هناك العديد من التعاريف الخاصة بسياسات التشغيل، ويرجع هذا التعدد لما لعنصر العمل من أهمية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تعتبر جزء من سياسات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم لأشخاص، وهو ما يتأتى بتوفير فرص عمل، وذلك بوضع البرامج الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.

يمكن تعريف سياسات التشغيل بكونها:"جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل."[1]

كما أن سياسة التشغيل تتكون من كلمتين:[2]

☜ **سياسة**: وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

☜ **التشغيل**: وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

☜ **سياسة التشغيل**: إنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل، كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية.[3] وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، سياسة التشغيل "في مجمل الوسائل المعتمدة من إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج."[4]

---

[1]-Gilles Ferreol, **Philippe Deubel,¨Economie du travail**, Armand colin, Paris, 1990, p 123.

[2]- سميحة يونس، **اتجاهات خريجي نحو السياسة الوطنية للتشغيل**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب وعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2007، بسكرة، ص 76.

[3]- مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في سوق العمل**، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر -3ديسمبر، 2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، ص 09.

[4]- عبد القادر زياني، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على التشغيل**

http://algerranespert.maktooblog.com/date/2010/12

2/- أطر سياسة التشغيل القانونية والتنظيمية:

إن تعدد أبعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر، اقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص التنظيمية والقانونية، التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا.

فالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي يصعب حصر مجموع النصوص القانونية والتنظيمية التي تم وضعهاوا إصدارها بهدف وضع السياسات التي تضعها السلطات السياسية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة، إلا أنه يمكن أن نتطرق إلى بعضها فعلى سبيل المثال القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، الذي نص في مادته الثالثة على أن"تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل، لاسيما في مجال[1]:

- المحافظة على التشغيل وترقيته.
- الدراسات الإستشرافية المتعلقة بالتشغيل.
- المقاييس القانونية والتقنية لتأطير التشغيل ومراقبته.
- أدوات تحليل وتقييم سياسة التشغيل.
- أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره".

والقانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل[2]، الذي حدد أهدافه في مادته الأولى منه، والتي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين، وتحديد طبيعة مختلف أشكال المساعدة والمرسوم التنفيذي المحدد لمهم الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها، التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل ورصد تفاعلات سوق العمل، يمكن أن نذكر منه على سبيل المثال[3]:

[1]- القانون 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، ج.ر، العدد 83 الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

[2]- القانون 06-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، ج.ر، العدد 80 الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

[3]- المرسوم التنفيذي 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، ج.ر، عدد 09 الصادرة في 19 أبريل 2009.

- تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك.
- البحث عن كل الفرص التي تسمح بتنصيب العمال الجزائريين في الخارج.
- تطوير مناهج تسيير سوق العمل، وأدوات التدخل على عرض وطلب العمل وتقسيمها.
- المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة والجماعات المحلية، وكل مؤسسة معينة إعلامها بتسيير البرامج المذكورة إنجازها.
- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب، وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها.

والمرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني[1]، الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، إلى جانب تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى الترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين وتشغيل وتوظيف، إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهيئات التنصيب الخاصة.[2]

المطلب الثاني: أبعاد سياسة التشغيل

يوجد عدة أبعاد لسياسة التشغيل، منها ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي، وما هو تنظيمي وهيكلي:

[1]- المرسوم التنفيذي 08-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008، ج.ر، عدد 22 الصادرة في 30 أبريل 2008.

[2]- المنظمة بمقتضى المرسوم التنفيذي 07-123 المؤرخ في 24 أبريل 2007، الذي يضبط شروط وكيفيات منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال وسحبه منها، ج.ر، عدد 28 الصادرة في 02 ماي 2007.

1/- البعد الاجتماعي:

يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن ظاهرة للبطالة لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وا بعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.[1]

2/- البعد الاقتصادي:

يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الانتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة، لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الانتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية الشريعة التطور.[2]

3/- البعد التنظيمي والهيكلي:

يقصد به مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء كانت مدنا أو قرى[3].

خلاصة:

استعرضنا في هذا الفصل تقديم وتحليل شامل للمفاهيم الخاصة بسوق العمل الذي يعتبر نوع من أنواع الأسواق الاقتصادية بحيث يوجد فيه باحثين عن العمل وعارضين للعمل،

---

[1]- حمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى علمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26 و27 أفريل، 2009، ص 03.

[2]- المرجع السابق، ص 04.

[3]- ماجدة أبو زنط وعثمان عنيم، **التنمية المستدامة-دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد الأول، 2006، ص 116.

كما تطرقنا للنظريات المفسرة لسوق العمل، والتي اختلفت خاصة فيما يتعلق بوضع الاختلال فيه، فتوازن هذه السوق"الذي يعبر عنصر هام في محددات سوق العمل"يكمن في تساوي العرض على الطلب عليه، فإذا كان ارتفاع لعرض العمل على الطلب عليه يؤدي حتما إلى ظاهرة البطالة، ولحل هذه المشكلة لابد من اللجوء إلى سياسة التشغيل التي تعتبر مشكلة قديمة حديثة تتداخل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية كما تتداخل الأبعاد الزمنية لحلها، ومن ثم فإنه لابد من دعم القوة العاملة وكذا النظرة المتكاملة وليست الجزئية لهذه القضية للوصول إلى حل متوازن.

الفصل الثاني

سوق العمل في الجزائر

تمهـــيد:

شهدتالجز ائر تطورات في المجالات الاقتصادية والديمغرافية تفاعلت مع التغييرات الاقتصادية والسياسية على الساحتين الوطنية والدولية عبر العقود الماضية، وقد نتج عن ذلك تغييرات جذرية في طبيعة سوق العمل الجزائري وواقعه وبنته الهيكلية، إلا أن هناك انتشار لظاهرة البطالة فيه وتعتبر من أبرز خصائص سوق العمل الجزائري، وذلك نتيجة لاختلال التوازن بين مناصب الشغل المعروضة ونمو الفئة النشطة بالإضافة إلى تراكمات المشاكل المرتبطة بضعف أداء المؤسسات.

المبحث الأول: تطور سوق العمل في الجزائر

عرف سوق العمل الجزائري تطورات عديدة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كما شهدت تغيرات اقتصادية وسياسية وديموغرافية واجتماعية وأمنية، شكلت بمجموعها اتجاهات ومسارات تطور القوة العاملة عبر قرابة خمسة عقود مضت.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول تطور سوق العمل في الجزائر

تميزت عشرية بناء القاعدة الصناعية للاقتصاد الوطني المعتمدة من سنة 1967 إلى سنة 1978 بنسب استثمارات عالية وصلت إلى 26.4% خلال الفترة (1967-1969) و33.5% في الفترة (1970-1973)، و46.8%، خلال الفترة الموافقة للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وأخيرا 55% سنة 1978، ولقد سمح هذا المجهود في مجال الاستثمار، بتحقيق نمو قوي للتشغيل قدر بـ 4.4% سنويا ما يعادل استحداث 100.000 منصب شغل سنويا.[1]

مع حلول عقد الثمانينات، شهد الاقتصاد توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرةوا عطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من المشاريع التنموية المقررة، فترتب عن هذا التوجه تناهي في فرص العمل خلال الفترة 1980-1985 بتوفير 140 ألف منصب عمل جديد، أي بزيادة نسبتها 4.2% سنويا حتىوا ن سجل هذا تراجعا بالمقارنة مع المعدل لما قبل سنة 1980، فإن هذا الانخفاض يعود أساسا إلى تباطؤ وتيرة الاستثمارات التي لم تعدت في بأعباء العمل المطلوب وأصبحت لا تمثل إلا 37% من الناتج الداخلي الخام.

[1] - Ali Souag,"L'impact de Flexibité du marché du Travail sur la compétitivité des entreprises au Maghreb Central",mémoire de magétére en économie et statistique appliquée,Institut National de Planification et de la statistique,2006-2007,P 62.

أما الفترة 1985-1989 والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الثاني فقد شهد فيها الاقتصاد الجزائري أزمة كان لها الأثر البالغ عاو الجانبين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء تمثلت في انخفاض المداخيل البترولية، ما ترتب عنه تصنيف للتمويل الخارجي، وكذا الضغط فعليا على تموين الجهاز الانتاجي.كما أدى التخفيض الحتمي للوسائل المالية للدولة إلى تقليص حجم الاستثمارات وتراجع هام في نسب النمو التي انخفضت إلى 01% في تلك الفترة، ولقد كان لهذا الوضع أثر على سوق العمل، إذ حدث انخفاض هام في استحداث مناصب الشغل حيث لم يتجاوز 75000 منصب شغل سنويا في المتوسط خلال هذه الفترة، كما ظهر فائض في العمالة على المستوى بعض المؤسسات العمومية التي عرفت انخفاض هاما في النشاط.[1]

تميزت فترة التسعينات ببداية التحولات النظامية الهادفة إلى إرساء آليات اقتصاد السوق عوضا عن التسيير الإداري للاقتصاد الوطني الذي ميز الفترات السابقة.

حتى نتج من الركود الاقتصادي الذي ميز هذه الفترة، انخفاض كبير لمناصب الشغل الجديدة حيث بلغت حسب تصريحات الوزارة الوصية بالتشغيل 40000 منصب شغل ما بين سنة 1990 وسنة 1993، تركزت أساسا في قطاعي الإدارة والخدمات.

ورافق هذا الانخفاض في استحداث مناصب الشغل، الشروع في تسريح العمال من طرف المؤسسات التي تعرضت إلى صعوبات هامة في التموين.حيث سجل سوق العمل العمومي في الفترة ما بين سنة 1990 وسنة 1998 حسب نفس المصدر فقدان أكثر من 500000 منصب شغل، ولم تتجاوز مناصب الشغل الدائمة المستحدثة خلال الفترة (1990-1998) حسب الوزارة الوصية بالتشغيل 70000 منصب شغل سنويا، وكانت تتركز أساسا في القطاع العمومي.

[1] -Ali Souag,op.cit,P 63.

المطلب الثاني: نظام معلومات سوق العمل.

1/- مفهوم نظام معلومات سوق العمل:

وضع مكتب العمل الدولي التعريف التالي للنظام الخاص بمعلومات سوق العمل :"نظام شامل يتضمن جمع وتحليل ونشر بيانات كمية وكيفية عن أوضاع وتوجهات آلية العرض والطلب لليد العاملة كذلك العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى انحرافات فيما بينها، وذلك في القطاعات الاقتصادية والمهن والمناطق في البلد المعني.[1]

إن نظام المعلومات الخاص بسوق العمل يتطلب تدفق بياناتوا إحصاءات ومعلومات معينة تهتم بها المؤسسات المتطلعة إلى الأفراد والأفراد المتطلعين إلى فرض العمل، ومن ثمة فإن الأفراد الباحثين عن هذه الفرص يتحركون وينتقلون في سوق العمل طبقا لكفاية المعلومات المتوفرة لديهم ومدى فاعليتها وحداثتها.[2]

وتعد الإحصائيات جوهر نظام المعلومات لما تقدمه من بيانات تسمح بتشخيص وضعية التشغيل، والتنبؤ به في المستقبل، ويتضمن إنتاج المعلومة الإحصائية في تركيبتها، جمع المعطيات واستغلال التقارير الإحصائية وكذا معالجة وتحليل المعطيات وأخيرا نشر النتائج.

2/- مصادر معلومات سوق العمل في الجزائر:

في الجزائر، هناك مؤسسات كثيرة تتدخل على المستويات متعددة في إنتاج معلومات سوق العمل أهمها:

[1]- فاطمة الزهرة مولاي علي، **سوق العمل والموارد البشرية**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص 84.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

أ/- الديوان الوطني للإحصائيات ONS:

يعتبر المنشط الرئيسي لحركة إنتاج المعلومة الإحصائية، تجدر الإشارة إلى أنه تم إعادة مراجعة النظام الوطني للإعلام والإحصاء عن طريق المرسوم 94-01 المؤرخ في 15 جانفي 1994، الذي يعرف المبادئ الأساسية ويحدد الإطار التنظيمي وكذا حقوق وواجبات الأشخاص المادية والمعنوية في مجال الإنتاج، الحفظ، واستخدام ونشر المعلومة الإحصائية، كذلك تم إنشاء مجلس وطني للإحصاء (المرسوم التنفيذي رقم 08-149 المؤرخ في 21 ماي 2008، المعدل والمتمم، المتعلق بتنظيم المجلس الوطني للإحصاء وعمله) مكلف بإعداد السياسة الوطنية للإحصاء والإعلام الاقتصادي، والتنسيقوا إعداد ومراقبة تنفيذ البرامج الوطنية، القطاعية والخاصة بالأعمال الإحصائية المطابقة للسياسة الوطنية المحددة في هذا المجال.

ويرتكز الديوان الوطني للإحصائيات في إنتاج المعلومات حول سوق العمل على مصدرين اثنين هما:

- التحقيقات إزاء الأسر.
- التحقيقات إزاء المؤسسات[1].

ب/- أجهزة دعم وترقية التشغيل:

☜ **الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM):** تعد الوكالة الوطنية للتشغيل التابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فصليا، وسداسيا وسنويا تقارير ظرفية حول تسيير سوق العمل.

إذن هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في 1990/09/08 المعدل والمكمل للأمر رقم 71/42 المؤرخ في 1971/06/17،

[1]- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "المرسوم التشريعي رقم 94-01 المؤرخ في 03 شعبان 1414 الموافق لـ 15 جانفي سنة 1994"، العدد 03، الصادر في 04 شعبان عام 1414 الموافق لـ 16 جانفي سنة 1994 المتعلق بالمنظومة الإحصائية، ص 08.

وبذلك فإن الوكالة تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، وتتكون من المديرية العامة، و11 مديرية جهوية، وحوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب.[1]

☜ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):**

لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 02 جويلية 1996، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم، وتكلفت بتأطير وتطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية، ويهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية:

- ✓ إدماج نشاطات في آليات السوق.
- ✓ تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي والمالي يخص تقييم الأخطار واتخاذ القرار لتمويل المشاريع.
- ✓ إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام الاستشارة والمساعدة.[2]

☜ **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):**

تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز في الحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال و تتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية:

- ✓ دفع تأمين من البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23 شهرا.
- ✓ الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل.

---

[1]- بن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 73.

[2]- غزري سليمة، **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص111.

✓ المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالباطلين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يمكن خبرة في ميدان معين.[1]

☜ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):**

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، جاء عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشهار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

"يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50000 و 400000 دج.[2]

☜ **صناديق الضمان الاجتماعي:**

تقدم البطاقات المعلوماتية لصندوق الضمان الاجتماعي CNAS-CASNOS معلومات دقيقة حول أعداد العاملين الأجراء وغير الأجراء المنسبين.كما تقدم أيضا معلومات تتعلق بالأجور في سوق العمل.

[1]- تزير علي، **استراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 09.

[2]- علوني عمار، **دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة-دراسة تقييمية بولاية سطيف**، ملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يوم 15-16 نوفمبر 2011، ص 06.

ج/- المعهد الوطني للعمل:

يلعب المعهد الوطني للعمل دورا في إنتاج معلومات سوق العمل خاصة تلك المتعلقة بالنصوص التشريعية والتنظيمية للعمل.

د/- **اللجنة الوطنية لترقية التشغيل**:

يضاف لوسائل جمع ومعالجة المعلومات الإحصائية لسوق العمل، اللجنة الوطنية للترقية التشغيل التي تأسست في مارس 2010 (المرسوم التنفيذي رقم 10-101 المؤرخ في 29 مارس 2010[1]، المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها).

(تتمحور مهام هذه اللجنة في مجال التشغيل)

توجد عدة مهام لهذه اللجنة في مجال التشغيل نذكر منها:

- ضبط سوق العمل، لاسيما تطوير التأهيلات والمعادية بين التكوين والتشغيل.
- تحديد معايير تطور سوق العمل.
- تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول سوق العمل، لاسيما المعلومات المتعلقة بإنشاء مناصب الشغل في مختلف قطاعات النشاط وكذا تقلبات سوق العمل.
- تطوير نظام جمع المعلومة الإحصائية حول التشغيل والبطالة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ومعالجتها ونشرها.
- توحيد مفاهيم سوق العمل ومنتجاته ومؤشراته وتقييم إحداث مناصب الشغل.
- تحليل الحصائل الإجمالية والقطاعية لليد العاملة وتقييمها.

[1]- الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، "المرسوم التنفيذي رقم 10-101 المؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1431 الموافق لـ 29 مارس سنة 2010، العدد 21، الصادر في 15 ربيع الثاني عام 1431 الموافق لـ 31 مارس 2010، المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها، ص ص 04 05.

هـ/- المعلومات القطاعية:

ويتعلق الأمر بالدوريات الإحصائية والتقارير السنوية حول التشغيل في بعض الوزارات المكلفة بالقطاع: الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، الصحة، النقل...إلخ.

و/- حصيلة التشغيل في الوظيفة العمومية:

تقوم المديرية العامة للوظيفة العمومية كل سنة بإعداد حصيلة التشغيل للوظيفة العمومية، والتي تخص التشغيل الموجود على مستويات المؤسسات والإدارات العمومية.

ي/ -مؤسسات أخرى:

كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجامعات ومراكز البحث، والتي تساهم من خلال ما تعده وتنظمه من تقارير ومذكرات تخرج وملتقيات بخصوص موضوع سوق العمل، في واقع الأمر إن المؤسسات التي وضعت لتنظيم سوق العمل، من أجل تحسين وتحقيق التوازن فيه لم تستطع تحقيق هذا الهدف، نظرا لغياب المعلومة الدقيقة عن العرض والطلب لليد العاملة في سوق العمل وهذا راجع لعدة اعتبارات نذكر منها[1]:

- التحقيق إزاء الأسر قائم على أساس تصريحي.
- بعض التحقيقات لا تسمح بالحصول على معطيات مجزئة على مستويات دقيقة، لا سيما فروع النشاطات والمناطق.
- تسجيل تأخر في نشر النتائج.
- لا تغطي بعض النشاطات وكذا القطاع غير المنظم.

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب،**البطالة وا إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر، 2010، ص 60.

- ضعف نسبة الرد بالنسبة للتحقيقات إزاء المؤسسات.
- يقتصر نظام المعلومات لمكاتب التوظيف على الفئات التي تقصدها من عارضي وطالبي العمل فقط.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في وقت قصير جدا مثل:انتهاء علاقات العمل، حركة تنقل العمال، في الوقت الذي يسجل فيه وجود عمل في الخفاء بنسب كبيرة، مما يدعوا إلى التساؤل عن مدى صحة أرقام البطالة في الجزائر[1].

المبحث الثاني: مميزات سوق العمل الجزائري.

لسوق العمل في الجزائر خصائص عدة سنأتي على ذكر اثنين هما:

تجزؤه وانتشار ظاهرة البطالة فيه، ونظرا لارتفاع هذه الأخيرة أصبحت من أهم التحديات الواجب مواجهتها من طرف الدولة الجزائرية.

المطلب الأول: البطالة وسوق العمل الجزائري.

تعتبر ظاهرة البطالة من أبرز خصائص سوق العمل في الجزائر، ويختلف واقع البطالة في الجزائر خلال المراحل المختلفة باختلاف الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد، فواقعها في عشريتي الثمانينات والتسعينات تختلف تماما عن واقعها في بداية الألفية الثالثة.

إذ منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشئة لمناصب الشغل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب على العمل واستحالة تحقيق التوازن، حيث قد يتعرض سوق العمل لاختلال عن طريق تغير الأسعار إذ

[1] - عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، **سوق العمل في الجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجمعية على معدلات البطالة**، مجلة التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد الثاني، يوليو 2008، ص 42.

يكون العرض أكبر من الطلب وتصبح بالتالي بطالة اجبارية، وهو "ما ترتب عليه ارتفاع في معدل البطالة من 15% سنة 1984 إلى 16.9% سنة 1989، كما عرفت ظاهرة التسريح الجماعي للعمال نموا سريعا نتيجة حل المؤسسات إذ تم تسريح 360000 عامل الفترة 1994-1998 واستمر ذلك المعدل في الارتفاع إلى غاية سنة 2000.[1]

في سنة 2001 انطلق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وامتد خلال الفترة 2001-2004، ولقد كان لهذا البرنامج أثر على سوق العمل، حيث تقلص معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.65% سنة 2004، ويعود هذا التراجع الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب شغل مؤقت.[2]

في سنة 2005 تم بعث البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 خلال هذا البرنامج ثم بعث عديد المشاريع مع شركاء الأجانب، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم، إنجاز مليون وحدة سكينة، والشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الاستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة، بلغ متوسطها 23% سنويا، هذا ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل، وهو ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة، والتي بلغت في المتوسط 12.06%.[3]

ورغم انخفاض معدل البطالة إلا أن مستواها يبقى مقلقا، وفي هذا السياق نضع الملاحظات التالية:

---

[1]- ناصر مراد، **مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة في الندوة العربية، **البطالة: أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع**، الجزء 2، جامعة سعد حلب، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 25-27 أفريل 2006، ص349.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، السداسي الأول، من سنة 2004، ص 120.

[3]- بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 06.

- طبيعة مناصب الشغل التي تم انشاؤها، إذا أشارت إحصائيات سنة 2006 أن 81.64% من مناصب الشغل المنشأة كانت مؤقتة و 18.36% فقط مناصب دائمة.[1]

- اتساع مدة البطالة في الجزائر حسب التقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2010 فإن توزيع مدة البطالة المعرفة بالفترة المستغرقة في البحث عن العمل كانت:

- 36.6% من البطالين يبحثون عن عمل لمدة تقل عن السنة.
- 19.3% من البطالين يبحثون عن عمل منذ أكثر من سنة.
- 45.1% من البطالين يبحثون عن عمل لمدة تفوق سنتين.

إن ظاهرة البطالة مسألة خطيرة فهي تسبب اليأس من جراء البحث عن العمل، وقد ينجر على ذلك آثار سلبية كالانحراف والجريمة مما يؤدي إلى الفساد في البلاد.

المطلب الثاني: تجزئة سوق العمل.

يمكن التمييز بين أجزاء مختلفة تكون سوق العمل في الجزائر:

- ✓ قطاع ريفي:يشمل النشاطات الفلاحية.
- ✓ قطاع حضري:يتكون من:
- **قطاع رسمي:** يضم القطاع العام والخاص2.

[1]- سعدية قصاب، **مرونة علاقات العمل في الجزائر 1990-2006"، الملتقى الوطني الثاني واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 25-26 جوان 2008، ص 04.

[*]حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن هذه الفئة العمرية تتراوح ما بين 15-64 سنة، أما حسب المكتب الدولي للعمل فهذه الفئة تتراوح بين 16-59 سنة، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا الاختلاف ينجر عنه تضارب في المعلومة الإحصائية.

[2]- لحمر أحلام، **واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 دراسة حالة ولاية سكيكدة**، كلية مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2014/2013، ص 11.

➢ **قطاع غير رسمي:** يتكفل بجزء من التشغيل لكن في ظروف غير لائقة سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل والحماية الاجتماعية.

يستحوذ القطاع الريفي على حصة معتبرة من الشغل لا يمكن إهمالها، إذا امتص هذا القطاع في سنة 1977: 72.2%، من اليد العاملة المشغلة بقرابة 50% منها مصدرها الفلاحة، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات قد انخفضت نسبة مساهمة القطاع الريفي في التشغيل إلى حوالي 42.35% في سنة 2001 و34.67% سنة 2010، نتيجة لهجرة سكان الريف إلى المدن سببها الرئيسي ارتفاع الأجور في المدن، مما أدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاع الرسمي الذي "هو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة ويخضع لمجموعة من القوانين يتكون من القطاع العام والقطاع الخاص (قطاع حكومي، مؤسسات عمومية)، مما أدى بروز القطاع الغير الرسمي وهو يمثل السوق الرئيسي الثاني للعمل، وهو سوق تزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظم قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة في الصعود، إن العمل الغير رسمي في الجزائر تطور بشكل ملفت بحيث ارتفع نسبة العاملين فهذا القطاع إلى 15.25% سنة 1993 من مجموعة الوظائف حيث أن العمل الفلاحي من نسبة 16.04% إلى 17.13% من مجموع الوظائف لسنة 1994 و 1995 على التوالي كما أن الوظائف خارج قطاع الفلاحة لنفس الفترة ارتفع من 20% إلى 21% من مجموع الوظائف وبالتالي نجد أن العمل الرسمي ارتفع من 26.6% خارج القطاع الفلاحي في سنة 1992 إلى 34.7% سنة 2000.

تميز الاقتصاد الجزائري إثر المرحلة الانتقالية التي مر بها بتنامي القطاع غير الرسمي، الذي خلق أسواق غير رسمية، منها سوق العمل الغير الرسمي، وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن "الأنشطة غير الرسمية لقيت إقبالا كبيرا من طرف الفئة النشطة

غير المشتغلة، وهذا في غياب القدرة الاستيعابية للجهاز الإنتاجي على امتصاص اليد العاملة العاطلة حيث أشارت الإحصائيات المعتمدة في التقرير إلى أنه في سنة 2005 أربعة ملايين شخص يشتغل في القطاع غير مؤمن اجتماعيا كليا أو جزئيا، وذلك راجع لطبيعة هذه الأنشطة التي تضم الأعمال الموسمية كالقطاع الزراعي بنسبة 87% وقطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من 81%.[1]

كما أن انخفاض معدل البطالة من قرابة 30% إلى 10% على مدى العقد الماضي، ازدهر القطاع غير الرسمي، وارتفعت مساهمته في جميع الوظائف التي وفرها الاقتصاد من 20% سنة 2000 إلى أكثر من 27% سنة 2007.[2]

[1]-Conseil National Economique et social (CNES),"Rapport National sur le développent Hummain en Algerie",2006,P 60.

[2] لخضر عبد الرزاق مولاي، **تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2010**، مجلة الباحث، العدد 2012/10، ص 197.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تطور سوق العمل الجزائري، حيث بدأ هذا التطور الجذري منذ الاستقلال، فتطور هذا السوق يدفع بعجلة الدولة و الاقتصاد أيضا إلى التطور في المستقبل.

يوجد ما يميز سوق العمل الجزائري وذلك يتجزؤه إلى القطاع يعني وقطاع حضري بشقيه الرسمي والغير الرسمي، وأبرز ميزة في سوق العمل الجزائري انتشار البطالة فيه التي تعتبر ظاهرة اجتماعية خطيرة ويمكن أن ينجز عنها انحرافات عديدة (تعاطي المخذرات، هجرة غير شرعية...إلخ)، لذلك سعت الجزائر بإتباع برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات المتمثلة في أجهزة الشغل، فالبرغم من تفاقم معدلات البطالة وتأثيراتها على واقع المجتمع الجزائري، إلا أنها قادرة على تجاوز المشكلة بمواردها البشرية ودعم القوة العاملة عن طريق النظرة الثاقبة لأسباب المشكلة والتسيير الجيد لها.

الفصل الثاني

بناء وتقدير وتحليل حالة عرض العمل في البورصة

تمهيد

سنحاول في هدا الفصل اسقاط التعاريف والمفاهيم المتعلقة بسوق العمل والتي تم التطرق إليها سابقا في الجزائر، وهذا لمحاولة الإجابة على اشكالية البحث من خلال القيام بدراسة قياسية المتمثلة في تطبيق تقنية شعاع الإنحدار الذاتي لتصحيح الخطأ وتقدير دالة عرض العمل في الجزائر للفترة الممتدة ما بين (2000-2017).

المبحث الأول: الدراست السابقة

1/- الدراسة الأولى: دراسة سالم بن سعيد 2004

كانت تحت عنوان **(توافق مخرجات بكلاريوس الإدارة العامة مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية)**، دارسة ميدانية علي جامعة الملك سعود

هدفتالدر اسة إلي التأكد من مدي توافق مخرجات بكلاريوس الإدارة العامة بجامعة الملك سعود مع متطلبات سوق العمل والفرص المتاحة لهم في سوق العمل، ومستوي ونوعية المهار ات التي يمتلكونها ومدي توافقها مع حاجة سوق العمل.

وقد استخدمتالدر اسة المنهج الوصفي المسحي، حيث تم استخدام الأسلوب الوثائقي في تحليل البيانات والمعلومات الثانوية المتوفرة حول الموضوع، وكذلك الأسلوب الميداني في جمع البيانات الأولية عن طريق توزيع استبيانات لمديري شئون الموظفين بالأجهزة الحكومية وأعضاء هيئة التدريس بالقسم المعني ومديري القطاع العام والخريجين الذين يعملون والطلاب[1].

وقامت الدراسة علىافتر اض أساسي هو أن خريجي قسم الإدارة العامة بجامعة الملك سعود لا تتوافق مؤهلاتهم مع احتياجات سوق العمل، وقد توصلتالدر اسة إلى:

عدم وجود إستر تيجية ورسالة للقسم تتفق مع متطلبات العصر وعدم مواكبة منهج القسم مع متطلبات سوق العمل.

ضرورة تبني المقترحات التي تحقق مواءمة أكبر بين خريجي القسم ومتطلبات سوق العمل ومن أهمها:

[1] - سالم بن سعيد القحطاني ومعدي بن محمد آل مذهب، **توافق مخرجات بكلاريوس الإدارة العامة مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية علي جامعة الملك سعود)**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2004.

☜ إتباع التعليم التعاوني بدلا من النظريومر اعاة احتياجات سوق العمل عند صياغة منهج القسم، وذلك بتكثيفـدر اسة اللغة الانجليزية والحاسب الآلي.

☜ ضرورة التنسيق مع الجهات التي تقوم بتوظيف خريجو القسم، وذلك لمعرفة المتطلبات التي يرغبها سوق العمل.

☜ تحديد فرص العمل المتاحة لهم مستقبلا.

وركزت هذهالدر اسة علي الناحية النوعية لمخرجات جامعة محددة دون التخطيط الشامل للمخرجات في الدولة كما ونوعا وهو ما تناولته هذهالدر اسة.

2/- الدراسة الثانية: دراسة سامية خضر صالح 2003

كانت هذه االدراسة تحت عنوان **(البطالة بين الشباب حديثي التخرج والعوامل والآثار والعلاج، بمصر العربية وعلاقتها بالزيادة السكانية)**.

تناولتالدر اسة ظاهرة البطالة وعلاقتها بمشكلة الزيادة السكانية والآثار التي تخلفها علي المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وقد هدفتالدر اسة إلي التعرف علي تصور المتخرج حديثا لفرص العمل المتاحة، وكيفية الوصول لها ودرجة إيمانه بالتصدي لهذه المشكلة من الجهات المعنية، وكذلك التعرف علي مدي اتجاه حديثي التخرج نحوبر امج التعلم ومدي مسايرتها لسوق العمل من وجهة نظرهم[1].

وقد استخدمت الدِ اسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق توزيع استبانه لعينة من الشباب حديثي التخرج.

[1] - سامية خضر صالح، **البطالة بين الشباب حديثي التخرج (العوامل، الآثار والعلاج) وعلاقتها بالزيادة السكانية**، جمهورية مصر العربية، جامعة عين شمس، كلية التربية، قسم علم الاجتماع، 2003.

وقد توصلتالدر اسة إلى:

توجد علاقة كبيرة بين الزيادة السكانية وسياسة التعليم من جانب وبطالة الشباب حديثي التخرج من جانب آخر.

كما توصلت إلي أن البطالة تقود الشباب إلى ممارسة التطرف.

أن الغالبية العظمي من هؤلاء يرغبون في الهجرة إلى الخارج.

وقدمت الد اسة عدة توصيات أهمها:

- ضرورة التصدي إلى الزيادة السكانية بمصر لتقليل عدد العاطلين، وذلك عبر الأجهزة الإعلامية ورجال الدين.
- إن سياسات التعليم لابدو أن ترتبط باحتياجات سوق العمل مع رفع قيمة الحرفة والصنعة حتى لا تصبح الشهادة الجامعية هي المسيطر الوحيد علي فكر الشباب.

الاختلاف بين الدراستين هو أنالدر اسة ربطت مشكلة بطالة الخريجين بالزيادة السكانية، وكذلك آثار البطالة، دون تناول كيفية تخطيط هذه المخرجات أو مدي ملائمتها لحاجة سوق العمل.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1/- الدراسة الأولى: آكي بومكفست (Ake Blomqvist) 1986

هذه الدراسة كانت تحت عنوان **(التعليم العالي وأسواق العمالة المتعلمة في مضامين واقتراحات نظرية)** **" Higher Education and Markets for Educated Labor in LDCs Theoretical Approaches and Implications"**، وهي عبارة عن ورقة

عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام الثالث لتطوير علماء الاقتصاد المنعقد في الباكستان في الفترة من 1986/05/20[1].

وقد قدمت الدراسة بحثا شاملا لموضوع اقتصاديات التعليم العالي حيث أوصت بضرورة تقديم العون المالي لمؤسسات التعليم العالي في دول العالم النامية كدول أمريكا اللاتينية، وذلك لانعدام المردود الفوري للخريجين حيث أن من طبيعة سوق العمل الحالي ليس فيه مكان للخريجين الذين يستخدمون مجالاتهم التخصصية.

كما رأت الدراسة أن تطبيق هذه السياسة على المدى المنظور سيكون مكلفا، وعليه فإنه يقع على عاتق العلماء المؤهلين في الدول النامية من ذوي المستويات العالية والمؤهلة تأهيلا جيدا، ليأخذوا المبادرة من أجل تطوير التعليم العالي، وبالتالي يكونون قد سلك طريقا لدعم اقتصاديات العالم.

كما أظهرت الدراسة بأنه لا يمكن حدوث تطور جوهري دون العمل على خلق الوظائف المناسبة لأعداد الخريجين المتزايدة يوما بعد يوم، كما بينت الدراسة أيضا أن سياسة التعليم العالي المدعوم والمساند للمواضيع التقنية والتطبيقية إضافة إلى خلق فرص وظيفية ضرورية تكون بمثابة بوليصة تأمين على الحياة لأجيالنا القادمة.

2/- الدراسة الثانية: دراسة جرينت جونز (Geraint Johnes) 1993

هذه الدراسة كانت تحت عنوان (اقتصاديات التعليم) The Economics of Education، وقد تناولت هذه الدراسة العديد من المواضيع التي تمحورت حول التطورات التي حدثت في العالم في جميع المجالات، وأكدت على أن موضوع اقتصاديات التعليم قد حاز على

[1]-Ake Blomqvist, (1986), "Higher Education and the Markets for Educated Labor in LDCs: Theoretical Approaches and Implications", The Pakistan Development Review, No.3

اهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة، وتطرقت الدراسة إلى أن الأفراد يقللون من استثماراتهم في مجالات تعليمهم، وهذا التبرير الأول لضرورة زيادة تمويل التعليم.

وبينت الدراسة أن دلالات سوق العمل التي تظهر من خلال نظام التعليم ومستهلكي التعليم تحتاج إلى عملية بحث واستقصاء، فكل الدراسات النظرية والتجريبية لا بد أن يحتاج إليها في هذا المجال.

وترى الدراسة بأنه إذا تم إنجاز نظام التعليم بشكل جيد فإن برنامج القوى العاملة يمكن أن يتم اختياره وقياسه بسهولةوا ٍذا ما فشلت هذه الآلية فيتوجب البحث عن حلول أخرى، ويكون ذلك إما بواسطة نموذج تخطيطي يتسم بالوضوح ويتم القبول به من أجل إزالة العقبات التي تعترض الفهم الواضح لسوق العمل.

كما كان من نتائج الدراسة أن من خصائص السوق الخاص بالتعليم أنه ليس متكاملا وأن التحدي الذي يواجهه طلبة المؤسسات التعليمية المختصين باقتصاديات التعليم هو توضيح سبب وجود العجز في تمويل التعليم واستمراريته، وكذلك وضع الحلول المناسبة لعلاج ذلك العجز.

إن هذه الدراسة تعطي بالفعل إجابات عن تساؤلات عدة سابقة، ولكن الاقتصاد لا يتعلق بعالم مثالي، فهو يهتم بالعالم الذي يشمل مصادر محدودة من الممكن أن تخصص لحل تلك المشاكل أو لإجابة عن تلك التساؤلات، وكما الحال في الاقتصاد فإن التعليم أيضا ليس متعلق بعالم مثالي، فهو يهتم بالعالم الذي تكمن فيه أشياء تفوق تصوراتنا.

كما أوصت الدراسة بأن تقوم دراسة أخرى في المستقبل لتلقي مزيدا من الضوء على هذه الأمور.

المبحث الثاني: بناء وتقدير وتحليل دالة عرض العمل في الجزائر

المطلب الأول: الدراسة التطبيقية

1/- أدوات الدراسة:

من أجل دراسة القياسية لنموذج المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر باليد العاملة قمنا بدراسة السلاسل الزمنية المحددة للمتغيرات الاقتصادية، وقد أظهرت الدراسة الإستقرارية للسلاسل الزمنية بأن متغيراتها لا تملك نفس درجة التكامل وهو ما جعلنا نقوم بإجراء اختبارات التكامل المشترك من اجل ما إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة أو لها علاقة تكامل مشترك وبالتالي قمنا بإجراء اختبار التكامل المشترك والذي يمكن تلخيص مراحله على النحو التالي:

أ/- دراسة الاستقرارية:

- **جذر الوحدة:**

ومن الأساليب المعاصرة في تحديد استقرارية البيانات هو اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) والتي تعتمد فكرتها على المعادلة الآتية:

$$Yt = py_{t-1} + \xi t$$

إذا تمثل Yt المتغير في المدة (t) ، ξt حد الاضطراب والذي يتصف بالتشويش الأبيض (White Noise) بوسط حسابي يساو يصفر ($\mu=0$) وتباين ثابت ($\sigma^2=1$) و $cov(\xi t)=0$ عندما تكون ($p=1$) مقبولة احصائيا فان ذلك يدل على عدم الاستقرار وان البيانات تعاني من الجذر الأحادي.

ولابد من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة، وذلك بأخذ الفروق لمعالجة (Yt) اذا كانت غير مستقرة، حيث تأخذ بصيغة الفروق للدرجة (1,2,...d) لجعلها مستقرة. وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية انها متكاملة (Integrated) من الدرجة ، ونشير لها بالرمز Yt~I(d).

من اهم الطرائق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة (Unit Root) هو اختيار ديكي_فولر الموسع (Augmented Dikey – Fuller) حيث يعتمد هذا الاختيار بشكل أساسي على:

تقدير النماذج الاتية:[1]

(بدون حد ثابت واتجاه زمني): Model I

$$\Delta Y_t = (p-1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} p_j \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

(بدون اتجاه زمني): Model II

$$\Delta Y_t = \propto + (p-1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} p_j \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

(مع حد ثابت واتجاه زمني): Model III

$$\Delta Y_t = \propto + \beta T + (p-1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} p_j \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذ تمثل:α الحد الثابت، Tالاتجاه الزمني ويحسب كالاتي:

$$T = (t - 1 - \frac{1}{2}N), \qquad (t = 2,3, \dots \dots . N)$$

تمثل K_{max} مدة التباطؤ الأعظم، التي يمكن تحديدها اعتمادا على الصيغة الاتية:

Int=integr , K_{max}=int{12(N/100)$^{\gamma 4}$}

2-حجم العينة N

3-مستوى المعنوي α.

[1]- Regis Bourvonnais – EconometrieCours et exercices corrigés 9 edition 2015 . P 250

➢ **تحت ظل الفريضة:**

H0 :p=1

H1 :p<1

فإذا كانت معنوي وأقل من الواحد فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جدر وحدة أي أن المتغير مستقر stationary.

ب/- خطوات إجراء اختبار التكامل المشترك و تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها يتم بعد ذلك اختبار التكامل المشترك في حالة ما إذا كانت هذه السلاسل من نفس الدرجة I(1)، ويمكن عرض مفاهيم هذا الاختبار كما يلي :

➢ **التكامل المشترك:**

و تتلخص فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين X_t, Y_t في إنه إذا كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة(d) أي:

$X_t \sim I(d)$

$Y_t \sim I(d)$

إذ يوجد علاقة بين هذين المتغيرين مثل:

$\alpha_1 Y_t + \alpha_2 X_t \rightarrow I(d-b)$ avec $d \geq b > 0$

يمكن وضع $X_t, Y_t \sim CI(d,b)$

[α1 , α2] يسمى شعاع التكامل المشترك

أما في الحالة التي يكون فيها K من المتغيرات

$X_{1.t} \rightarrow I(d)$

$X_{2.t} \rightarrow I(d)$

……

$X_{k.t} \rightarrow I(d)$

و هنا يمكن وضع: $X_t = [X_{1.t}, X_{2.t}, X_{3.t}, \dots\dots\dots\dots\dots\dots, X_{k.t}]$

إذن يوجد شعاع تكامل مشترك $\alpha = [\alpha_1, \alpha_2, \dots\dots\dots, \alpha_k]$ ذو البعد (k.1) مع أن $\alpha X_t \rightarrow I(d - b)$

و بالتالي المتغيرات K لها علاقة تكامل مشترك بشعاع التكامل α و يمكن كتابة :

$X_t \longrightarrow CI(d, b)$ avec b > 0

➢ نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL[1]

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة طويلة نسبيا في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة، وبصيغة أخرى إن التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي Xتتوزع على نطاق واسع عبر الز من .فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية طويلة نسبيا فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج .هذا، وتكون إحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج)X(الديناميكية بتضمين المتغيرات المتباطئة ل في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون Distributed Models Lag الإبطاء بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Yt = a0Xt + a1Xt-1 + a2Xt-2 + \cdots \dots \dots + apXt-p + \mu t$$

[1] - شيخة عبد الرؤوف، العياشي أسامة، **لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر باستخدام ARDL**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة مسيلة، 2016-2017، ص ص 25-30

1ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي Yt يعتمد على القيم السابقة (Y) ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي

:$AR(p)$ $Autoregressive\ Model$

$$\mathbf{Yt = \beta 1 Yt-1 + \beta 2 Yt-2 + \cdots \ldots \ldots + \beta p Yt-p + \varepsilon t}$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية توضيحية .في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية .ويمكن التعبير في حالة من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

$$\boldsymbol{Yt = \beta 0 + \beta 1 Yt-1 + \beta 2 Yt-2 + \cdots + \beta p Yt-p + a0 Xt-1 + a1 Xt-1}$$

$$\boldsymbol{+ a2 Xt-2 + \cdots + ap Xt-q + \varepsilon t}$$

وتعبر هذه المعادلة عن الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع حد الخطأ العشوائي **:εt** – ، حيث ،"Autoregressive-Distributed Lag" (ARDL) هو مفسر Yt التشويش الأبيض-، والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Yt هو مفسر (جزئيا)بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطائات متتالية للمتغير التفسيري X وأحيانا يتم استبعاد النموذج Xt نفسها من هيكل نموذج الابطاء الموزع . كما ان **:$\beta 0$** يمثل الحد الثابت ، p: رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الابطاء للمتغير Xt)، t: متغير الزمن (الاتجاه الزمني). يمكن التعبير عن المعادلة اختصار ب ARDL(p,q). وهذا النوع من النماذج مستند الى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM).

وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة للنموذج $ARDL(p, q1, q2,\ldots, qk)$ مكون من نتغير تابع Yو عدد k من المتغيرات التفسيرية $Xk, \ldots\ldots\ldots X1, X2$ على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1_i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta X_{1_{t-1}} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta X_{1_{t-i}} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{k_{t-i}} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1_{t-1}} + a_3 X_{2_{t-1}} + \cdots + a_k X_{k_{t-1}} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

C: الحد الثابت

Δ: الفروق من الدرجة الأولى

K: عدد المتغيرات

p: فترة إبطاء المتغير التابع Y

$q1, q2, \ldots, qk$: فترات إبطاء المتغيرات التفسيرية $X1, X2, \ldots, Xk$ على التوالي

$\beta1, \beta2, \ldots, \beta k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل

$a1, a2, \ldots, ak$: معاملات العلاقة طويلة الأجل

εt: حد الخطأ العشوائي

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

$H0$: فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$$a1 = a2 = a3 = a4 = a5 = a6 = 0$$

$H1$: الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك، (علاقة توازنية طويلة الأجل) بين المتغيرات والتي تتمثل في:

$$a1 \neq a2 \neq a3 \neq a4 \neq a5 \neq a6 \neq 0$$

وقبل النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDL لابد من المرور على خطوات وهي:

1- التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية (2) فهذا يبطل منهجية نموذج ARDL.

2- صياغة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد، ، Unrestricted Error Correction (UECM)، والذي يكون نوع خاص من نموذج ARDL.

3- في الخطوة الثانية، تحديد بنية فترة الإبطاء الكافية للنموذج.

4- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا.

5- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.

6- تنفيذ الحدود "Bounds Test" لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

7- إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل "مستويات النموذج"، فضلا عن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيد Unrestricted Error Correction (UECM).

8- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثي ا رت العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات.

ولتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات، حيث:

1- يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Model Autoregressive Vector Unresyricted ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي: معيار Hannan and Quinn (HQ,1979)، معيار Akaike (AIC,1973) ، معيار Schwarz (SC,1978) ، معيار خطأ التوقع النهائي Final Prediction Error (FPE) المقترح من قبل Akaike (1969).

2- يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.

3- يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغي ا رت المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (Fإحصائية اختبار).

4- أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية)) المناظرة المحسوبة في Pesaran et al (2001)، ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياريي، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية ((أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I(1) قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيحI(1) ، حيث:

- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

- إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، أي I(1) فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أي I(0) فإن هذا القرار يتم اتخاذه على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى.

- **اختبار Bounds Test:**

يقوم اختيار Bounds test على الفرضيتين الآتيتين:

$H_o = \lambda 1 = \lambda 2 = \lambda 3 = \lambda 4 = \lambda 5 = 0$

$H1 = \lambda 1 \neq \lambda 2 \neq \lambda 3 \neq \lambda 4 \neq \lambda 5 \neq 0$

يتم قبول الفرضية H_o أي عدم وجود تكامل مشترك، إذا كانت قيمة F أقل من قيمة الحد الأدنى I(0).

و H1 أي وجود تكامل مشترك ، إذا كانت قيمة F أكبر من قيمة الحد الأعلى I(1).

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ:**[1]

نختبر النموذج ل k متغير:

$Yt = A_o + A1Yt\text{-}1 + A2Yt\text{-}2 + \varepsilon$

حيث:

Ytشعاع (k x 1) يتألف من المتغيرات (Y1t , Y2t ,..., Ykt).

[1] - Regis Bourvonnais,. P 308- 310

A_o: شعاع (k x 1).

Ai: شعاع (k x k).

هذا النموذج يمكن أن يكون مكتوب في الفروق الأولى:

$$Yt - Yt\text{-}1 = A_o + A1Yt\text{-}1 - Yt\text{-}1 + A2Yt\text{-}2 + \varepsilon \quad [1]$$

$$\Delta Yt = A_o + (A1 - 1)Yt\text{-}1 + A2Yt\text{-}2 + \varepsilon \quad [2]$$

لإظهار الفروق الألى على يمين المعادلة، نطرح Yt-2 من A1Yt-2 على النحو التالي:

$$\Delta Yt = A_o + (A1 - 1)Yt\text{-}1 + A1Yt\text{-}2 - Yt\text{-}2 - A1Yt\text{-}2 + Yt\text{-}2 + \varepsilon \quad [3]$$

$$\Delta Yt = A_o + A1Yt\text{-}1 - Yt\text{-}1 + A1Yt\text{-}2 - Yt\text{-}2 - A1Yt\text{-}2 + Yt\text{-}2 + \varepsilon \quad [4]$$

أو $\Delta Yt\text{-}1 = Yt\text{-}1 - Yt\text{-}2$

بعد التبسيط نحصل على:

$$\Delta Yt = A_o + (A1 - 1)Yt\text{-}1 + (A2 + A2 - 1)Yt\text{-}2 + \varepsilon \quad [5]$$

ومع ذلك، من أجل إدراج العلاقات المتكاملة – التي تربط المتغيرات فيما بينها في مستوى فترة متحولة، نسعى لكتابة المعادلة[4] من حيث YT-1 ،وبالتالي في هذه المعادلة[3] يمكننا جمع وطرح A2Yt -1 وبعد التبسيط نحصل على:

$$\Delta Y1 = A_o - A2\Delta Yt\text{-}1 + (A1 + A2 - 1)Yt\text{-}1 + \varepsilon \quad [6]$$

أو كذلك:

$$\Delta Yt = A_o + B1\Delta Yt\text{-}1 + \pi Yt\text{-}1 + \varepsilon \quad [7]$$

مع: $\pi = (A1 + A2 - 1)$ $\quad A2 = -B1$

هذه النتيجة يمكن تعميمها على VAR(p) إلى المتغيرات k في شكل مصفوفة:

$$Yt = A_o + A1\ Yt\text{-}1 + A2Yt\text{-}2 + \ldots + ApYt\text{-}p + \varepsilon$$

مع:

Yt: شعاع البعد (k× 1)،ويتألف من المتغيراتk (y1t،YKT ... y2t)

A_o :شعاع البعد (k × 1)

A1 : بعد مصفوفة (k × k).

هذا النموذج يمكن أن يكون مكتوب في الفروق لأولى بطريقتين:

$$\Delta Yt = A_o + (A1 - 1)\Delta Yt-1 + (A2 + A2 - 1)\Delta Yt-2 +...+ (Ap-1 +...+A2 +A1- 1)\Delta Yt-p+1 +\pi Yt-p + \varepsilon$$

أو بوصفها وظيفة Yt-1:

$$\Delta Yt = A_o + B1\Delta Yt-1 + B2\Delta Yt-2 +...+ Bp-1\ \Delta Yt-p+1 +\pi Yt-1 + \varepsilon$$

المصفوفات Bi بصفتها وظائف للمصفوفات A_iو $\pi= (\sum_{i=1}^{p} A_i - 1)$

المصفوفة πيمكن كتابتها على الشكل π=αβ’حيث الشعاع α هو قوة استعادة التوازن وβهو الشعاع الذي عناصره معاملات العلاقات على المدى الطويل للمتغيرات، كل تركيبة خطية تمثل علاقة التكامل المشترك.

إذا كانت كل عناصر π صفر فإن (رتبة المصفوفة πتساوي صفر وبالتالي

$$A_{p-1} + \cdots + A_2 + A_1 = 1$$

إذن لا نستطيع تذكر مواصفات تصحيح الخطأ، نعتبرVAR الكلاسيكية في الفروقات الأولية لإزالة الاتجاهات. إذا كانت الرتبة πتساويk فهذا يعني أن كل المتغيرات هي (0)اومشكلة التكامل المشترك لا تنشأ، فمن الضروري تقدير نموذج VAR في المستوى.

إذا كانت رتبة المصفوفة π (مصنفة r) بين 1 وk-1 ($1 \leq r \leq k - 1$) إذن يوجد r علاقات التكامل المشترك والتمثيل ECM ساري كما يلي:

$\Delta Yt = A_o + B1\Delta Yt-1 + B2\Delta Yt-2 +...+ Bp-1\ \Delta Yt-p+1 +\alpha et-1 + \varepsilon$

$et = \beta` Yt$

مثال على المواصفات: ثلاث متغيرات y1,t، y2,t، y3,t، وعلاقة التكامل المشترك VECM تكتب:

$\Delta y1,t = a_0^1 + b_1^1\Delta y1,t-1 + b_2^1\Delta y2,t-1 +b_3^1\Delta y3,t-1 +\alpha^1(y1,t-1 - \beta_2 y2,t-1 +\beta_3 y3,t-1 -\beta_0)+ \varepsilon_t^1$

$\Delta y2,t = a_0^2 + b_1^2\Delta y1,t-1 + b_2^2\Delta y2,t-1 +b_3^2\Delta y3,t-1 +\alpha^2(y1,t-1 - \beta_2 y2,t-1 +\beta_3 y3,t-1 -\beta_0)+ \varepsilon_t^2$

$\Delta y3,t = a_0^3 + b_1^3\Delta y1,t-1 + b_2^3\Delta y2,t-1 +b_3^3\Delta y3,t-1 +\alpha^3(y1,t-1 - \beta_2 y2,t-1 +\beta_3 y3,t-1 -\beta_0)+ \varepsilon_t^3$

قمنا بتوحيد معادلة التكامل المشترك فيما يتعلق بالمعامل y1,t .

وفقا لخصائص بيانات المعالجة، فعملية VAR قد تعرف المتغيرات التالية:

- وجود ثابت أو في علاقة التكامل المشترك β_0 أو في VAR (a_0^i).
- وجود توجه (t= 1,2,….,n) في VAR و /أو في علاقة التكامل المشترك.
- أو كذلك دمج المتغيرات الخارجية كمؤشر لتصحيح نمط موسمي.

لا يمكننا تطبيق طريقة MCO على هذا النموذج، ومن المناسب استخدام طريقة الإمكانية القصوى.

المطلب الثاني: تحديد الشكل الرياضي للنموذج

يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية

Popa = F(Pib, Pop ,Gove)

وتعطى الصيغة الرياضية للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية:

$$Popa = \alpha 1\ Pib + \alpha 2\ Pop + \alpha 3\ Gove + Ut$$

حيث:

Popa: يمثل اليد العاملة

Pib: يمثل الناتج الداخلي الخام

Pop: يمثل كثافة السكان

Gove: يمثل الإنفاق الحكومي

Ut: يمثل حد الخطأ

1/- عرض النتائج:

أ/- اختبار الاستقرارية:

قصد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، قمنا باختبار "ديكي فولر المطور Dickey fuller Augmented "، الذي يعتمد على مقارنة df المحسوبة مع قيمتها الجدولة حيث:

يقوم اختيار ADF على الفرضيتين الآتيتين:

$H_o = Øj = 1$

$H1 = Øj < 1$

يتم قبول الفرضية H_o أي وجود جذر الوحدة بمعنى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، إذا كانت قيمة Øj المحسوبة أكبر من الجدولية.

اختبار ديكي فولر "ADF" (2000 إلى 2017):

باستعمال برنامج "EVIEWS 10"تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 1: اختبار ديكي فولر المطور

المتغير	level		First deference	
	ADF statistique	Result	ADF statistique	Result
Popa	-6.692881	مستقرة	-	-
Pib	1.429398-	غير مستقرة	3.424130-	مستقرة
Pop	4.402230-	مستقرة	-	-
Gove	1.084562-	غير مستقرة	2.775346-	مستقرة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

القرار الاحصائي:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح أن قيم *jØ* المحسوبة للمتغيرين (Popa, Pop) عند المستوى أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية العدم H_o ونقبل الفرضية البديلة H1.وبالتاليالمتغيرات محل الدراسة مستقرة.

وأن قيم *jØ* المحسوبة للمتغيرين (Pib, Gove) عند المستوى أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرضية العدم H_o ونرفض الفرضية البديلة H1.وبالتالي المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة.ولجعها مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى.

بعد القيام بالفروقات من الدرجة الأولى، يتضح أن قيم *jØ* المحسوبة للمتغيرين (Pib, Gove) أصغر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية العدم H_o ونقبل الفرضية البديلة H1.وبالتالي المتغيرات محل الدراسة مستقرة.

ب/- نتائج اختبار الاستقرارية:

الجدول رقم 2: نتائج اختبار الاستقرارية

المتغير	Popa	Pib	Pop	Gove
المستوى	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)

2/- اختبار التكامل المشترك:

بما أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)و I(0) نستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

أ/- اختبار Bounds test:

يقوم اختيار Bounds testعلى الفرضيتين الآتيتين:

$H_o = \lambda 1 = \lambda 2 = \lambda 3 = \lambda 4 = \lambda 5 = 0$

$H1 = \lambda 1 \neq \lambda 2 \neq \lambda 3 \neq \lambda 4 \neq \lambda 5 \neq 0$

يتم قبول الفرضية H_o أي عدم وجود تكامل مشترك، إذا كانت قيمة Fأقل من قيمة الحد الأدنى I(0).

و H1 أي وجود تكامل مشترك، إذا كانت قيمة Fأكبر من قيمة الحد الأعلى(1)I،

الجدول رقم 3: اختبار Bounds test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.564232	%10	2.72	3.77
		%5	3.23	4.35
		%2.5	3.69	4.89
		%1	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

ب/- القرار الاحصائي:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح أن قيم F-statisticأكبر من قيم الحد الأعلى، ومنه نرفض الفرضية العدم H_o ونقبل الفرضية البديلة H1. وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

3/- تقدير النموذج:

باستخدام Eviews 10 قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث كانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم 4: تقدير نموذج "ECM" باستعمال برنامج "EVIEWS 10".

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob .
C	0.590522	0.101281	5.830520	0.0021
D(POPA(-1))	0.342095	0.163926	2.086883	0.0913
D(PIB)	0.001587	0.001546	1.026102	0.3519
D(POP)	23.36695	2.946391	7.930703	0.0005
D(POP(-1))	-10.21185	2.044022	-4.995958	0.0041
D(GOVE)	-0.045368	0.007733	-5.866554	0.0020
D(GOVE(-1))	0.019901	0.005376	3.701694	0.0140
CointEq(-1)*	-0.740426	0.124076	-5.967503	0.0019

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

القرار الاحصائي:

نلاحض أن معامل حد الخطأ*(1-)CointEq سالب، وتشير قيمة t-Statistic

على أنه معنوي، أي أنه يوجد هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل بسرعة تصل إلى 74.04% ، إذا تشير هذه المعادلة إلى وجود عملية تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل

$R^2 = 0.927825$

Prob(F-statistic) = 0.000549

نلاحظ أن المتغيرات *Pib, Pop, Gove* تفسر ما قيمته *92.78* من قيمة التغير الحاصل في اليد العاملة وهذا بسبب وجود متغيرات اخرى غير مدرجة في النموذج ترفع من درجة تفسير متغير اليد العاملة.

تحليل ومناقشة النتائج

نلاحظ من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة أعلاه انه توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة حيث كلما زادت قيمة *F-STATISTIQUE (5.564232)* ارتفعت *L(1)=3.77* أي قيمة *F-STATISTIQUE* أكبر من *L(1)*، وبالتالي وجود تكامل مشترك.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل حاولنا إجراء دراسة قياسية لتقدير دالة عرض العمل في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000الى 2017وقد استخدمنا في در استنا متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة وحاولنا من خلاله معرفة إذا كانت هناك علاقة بين هذه المتغيرات، وتم التوصل بعد الدراسة إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

خاتمة

لقد كان الهدف الأساسي من دراستنا هو تقدير دالة عرض العمل في الجزائر، وللوصول إلى الهدف كان من الضروري التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع، ومن خلال الفصل الأول قمنا بعرض الإطارالنظري لسوق العمل، أما في الفصل الثاني فتمحور حول سوق العمل ومؤشراته في الجزائر.

أما في الجانب التطبيقي وبعد إجراء الخطوات القياسية بدءا من دراسة الإستقرارية للسلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات حيث وجدنا أن بعضها مستقر عند المستوى I(0)، *والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول* I(1)، حسب اختبار ADF، ثم بحثنا عن علاقة التكامل المشترك من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك ل ARDL، ووجدنا أنه توجد علاقة تكامل مشتركة بين مختلف متغيرات النموذج، وهذا ما يفسر وجود علاقة طويلة الأجل في السوق الجزائري.

النتائج:

إن أهم ما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل بين اليد العاملة والناتج المحلي الخام وعدد السكان والإنفاق الحكومي، وهذه النتيجة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن:

- اليد العاملة ترتبط مع عدد السكان.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (اليد العاملة) والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الخام،عدد السكان، الإنفاق الحكومي).

خاتمة المحاضر والسجلات

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1/- الكتب

1. زاوش رضا، جمال بن سعدي، البطالة في الجزائر، التعريف الأسباب، الآثار الاقتصادية، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول، إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011م.

2. محمد ابراهيم مقداد، مازن أبو حصيرة، اقتصاد العمل1، مساق تدريس لطلبة الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية والإدارية، مج 25، ع1، غزة، 2017.

3. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الدولية العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

4. سعد طبري وآخرون، الاقتصاد والمناجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2012-2013.

5. ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

6. ضياء مجيد الموسوي، سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997.

8. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد في مبادئ الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1984.

9. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005.

10. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي(الاقتصاد الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ط5.

11. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

12. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

13. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وا إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجظائر، 2010.

14. نعمة الله نجيب ابرهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجمعية للطباعة والنشر، مصر، 1997.

2/- المذكرات والأطروحات الأكاديمية:

أ/- مذكرات الماجستير:

1. بن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال 1970-2008**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

2. سميحة يونس، اتجاهات خريجي للجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل، مذكرة ماجستير، كلية الآداب وعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

3. شلالي فارس، د.محمد صالح، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

4. غرزي سليمة، دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008.

5. قوجيل منير، سياسة التكوين المهني سوق العمل في الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2013-2014.

6. لعريفي عودة، محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010-2011.

ب/- أطروحات الدكتوراه:

1. دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2012.

2. مليكة يحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر 1970-2005، أطروحة مقدمو ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

ج/- مذكرة ماستر:

1. لحمر أحلام، واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، دراسة حالة ولاية سكيكدة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2013-2014.

3/- المجلات:

1. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، 2006.

2. عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، سوق العمل في الجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية، المجلد10، العدد2، يوليو2008.

3. لخضر عبد الرزاق مولاي، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2010، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

4. ماجدة أبو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة، دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد1، 2006.

4/- الملتقيات:

أ/- الملتقيات الدولية:

1. بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، **دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي 15-16 نوفمبر2011.

ب/- الملتقيات الوطنية:

1. أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، ملتقى علمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 26-26 أفريل2009.

2. ترير علي، **استراتيجيه التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة البطالة**، ملتقى استيراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، 15-16نوفمبر2011.

3. سعدية قصاب، **مرونة علاقات العمل في الجزائر1990-2006**، الملتقى الوطني الثاني واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يومي25-26جوان، 2008.

4. علوني عمار، **دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة-دراسة تقييمية بولاية سطيف**، ملتقى استيراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يوم15-16نوفمبر2011.

5. فاطمة الزهرة مولاي علي، **سوق العمل والموارد البشرية**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكر ة، يومي13-14أفريل 2011.

6. مصطفى بوضياف، **تحديات التشغيل في سوق العمل**، خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي، 30 نوفمبر -3ديسمبر2008، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب.

5/- تقارير:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2004.

6/- جرائد رسمية:

أ/- القوانين:

1. القانون 6-21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، ج، ر، العدد80، الصادرة في 11 ديسمبر 2006.

2. القانون 4-19 المؤرخ في 25 ديسمبر، ج، ر، العدد83 الصادرة في 26 ديسمبر 2004.

ب/- مراسيم تنفيذية:

1. المرسوم التنفيذي 6-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، ج، ر، عدد 9 الصادر في 19 أبريل 2009.

2. المرسوم التنفيذي 8-126 المؤرخ في 19 أبريل 2008، ج، ر، عدد 22 الصادرة في 30 أبريل 2008.

3. المرسوم التنفيذي رقم 10-101 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1431 الموافق لـ29 مارس سنة 2010، العدد 21، الصادر في ربيع الثاني عام 1431 الموافق لـ31 مايو سنة 2010، المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها.

4. المرسوم التنفيذي، 8-149 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1429 الموافق لـ21 مايو 2008، العدد 26، الصادر في 19 جمادى الأولى عام1429 الموافق لـ25 مايو سنة 2008، المتضمن تنظيم المجلس الوطني للإحصاء وعمله.

5. المنظمة بمقتضى المرسوم التنفيذي 7-123 المؤرخ في 24 أبريل 2007، الذي شروط وكيفيات منح الاعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال وسحبه منها...، ج، ر، عدد 28 الصادر في 2 ماي 2007.

ج/- مراسيم تشريعية:

1. المرسوم التشريعي، 94-1 المؤرخ في 3 شعبان 1414 الموافق ل15 يناير 1994، العدد3، الصادر في 4 شعبان 1414، الموافق لـ16 يناير 1994، المتعلق بالمنظومة الإحصائية.

7/- مواقع الانترنت:

2. Algerraspert, maktooblag.com, date.2010.12:// http

8/- الندوات:

1. ناصر مراد، **مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر**، ورقة عمل مقدمة في الندوة العربية، البطالة، أسبابها معالجتها، وأثرها على المجتمع، الجزء الثاني، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 25-27 أفريل 2006.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/- **Les Ouvrages:**

Bachir Boulahbal, Emploi, chomage, salaires et productivité du travail, Fondation Friedrich Ebert Alger, 2008.

Gille ferrol, philippe DEUBEL, Economie du travail, Armand, Paris,1990.

2/- **Les Mémoires**

Ali souag, l' impact de flexibilité marché du travail sur la compétitive des entreprises au Maghreb central, Mémoire de magistère en économie et statistique applique, Institut national de planification et de statistique, 2006/2007.

3/- **Rapports et document**

Conseil national économique et social (CNES), rapport national sur le développement humain en Algérie, 2006.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 1: نتائج اختبار الاستقرارية ADF

Null Hypothesis: POPA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.692881	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POPA)
Method: Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 15:48
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POPA(-1)	-9.751970	1.457066	-6.692881	0.0002
D(POPA(-1))	8.478869	1.340495	6.325179	0.0002
D(POPA(-2))	7.667272	1.194831	6.417035	0.0002
D(POPA(-3))	5.743493	0.889480	6.457138	0.0002
C	80.57026	11.95429	6.739859	0.0001
@TREND("2000")	2.117466	0.319690	6.623506	0.0002

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.429398	0.5434
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 15:51
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.131127	0.091736	-1.429398	0.1734
C	24.39588	13.43007	1.816512	0.0893

Null Hypothesis: GOVE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.084562	0.6964
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOVE)
Method: Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 15:56
Sample (adjusted): 2001 2017
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOVE(-1)	-0.086739	0.079976	-1.084562	0.2952
C	3.473200	2.132119	1.628990	0.1241

Null Hypothesis: POP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.402230	0.0172
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(POP)
Method: Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 15:54
Sample (adjusted): 2003 2017
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POP(-1)	-0.106173	0.024118	-4.402230	0.0013
D(POP(-1))	0.538530	0.254303	2.117671	0.0603
D(POP(-2))	0.522318	0.306312	1.705180	0.1190
C	1.338867	0.298389	4.486988	0.0012
@TREND("2000")	0.025607	0.006088	4.206003	0.0018

الملحق رقم 02: نتائج اختبار الاستقرارية بعد أخذ الفروق من الدرجة الأولى "ADF"

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.424130	0.0020
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 15:53
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.880782	0.257228	-3.424130	0.0038

Null Hypothesis: D(GOVE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.775346	0.0088
Test critical values:	1% level	-2.717511	
	5% level	-1.964418	
	10% level	-1.605603	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOVE,2)
Method: Least Squares
Date: 06/12/19 Time: 15:58
Sample (adjusted): 2002 2017
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOVE(-1))	-0.680037	0.245028	-2.775346	0.0141

الملحق رقم 03: اختبار Bounds test:

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	-0.004204	0.009054	-0.464295	0.6620
POP	0.464203	0.173558	2.674620	0.0441
GOVE	-0.035572	0.035685	-0.996838	0.3646

EC = POPA - (-0.0042*PIB + 0.4642*POP -0.0356*GOVE)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.564232	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61
Actual Sample Size	16		Finite Sample: n=35	
		10%	2.958	4.1
		5%	3.615	4.913
		1%	5.198	6.845
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.008	4.15
		5%	3.71	5.018
		1%	5.333	7.063

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-1.667404	10%	-2.57	-3.46
		5%	-2.86	-3.78
		2.5%	-3.13	-4.05
		1%	-3.43	-4.37

الملحق رقم 04: تقدير النموذج ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(POPA)
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 06/12/19 Time: 17:44
Sample: 2000 2017
Included observations: 16

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.590522	0.101281	5.830520	0.0021
D(POPA(-1))	0.342095	0.163926	2.086883	0.0913
D(PIB)	0.001587	0.001546	1.026102	0.3519
D(POP)	23.36695	2.946391	7.930703	0.0005
D(POP(-1))	-10.21185	2.044022	-4.995958	0.0041
D(GOVE)	-0.045368	0.007733	-5.866554	0.0020
D(GOVE(-1))	0.019901	0.005376	3.701694	0.0140
CointEq(-1)*	-0.740426	0.124076	-5.967503	0.0019

R-squared	0.927825	Mean dependent var	0.183125
Adjusted R-squared	0.864673	S.D. dependent var	0.176095
S.E. of regression	0.064780	Akaike info criterion	-2.328788
Sum squared resid	0.033572	Schwarz criterion	-1.942494
Log likelihood	26.63031	Hannan-Quinn criter.	-2.309007
F-statistic	14.69177	Durbin-Watson stat	2.467026
Prob(F-statistic)	0.000549		

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتقدير دالة عرض العمل في الجزائر، بحيث تناول هذا البحث المفاهيم الأساسية لسوق العمل، وكذا تطور سوق العمل في الجزائر، ومؤشراته، بالإضافة إلى مفهوم القوى العاملة، بينما الجانب التطبيقي فقد تناولنا فيه بعض نماذج دالة تقدير عرض العمل في الجزائر وذلك باستخدام ARDL، خلال الفترة الزمنية من سنة 2000 إلى 2017، وقد توصلت الدراسة بأن أهم محددات عرض العمل في الجزائر، هي عدد السكان، والناتج الداخلي الخام، والإنفاق الحكومي.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل، البطالة، التشغيل.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'estimer la fonction de l'offre de travail en Algérie en abordant les concepts de base du marché du travail, ainsi que l'évolution du marché du travail en Algérie et ses indicateurs, ainsi que le concept de force de travail. LDA, entre 2000 et 2017. L'étude a révélé que les principaux déterminants de l'offre de main-d'œuvre en Algérie sont la population, la production interne brute et les dépenses de l'État.

Mots-clés: marché du travail, chômage, emploi.

Abstract:

The objective of this study is to estimate the function of labor supply in Algeria by addressing the basic concepts of the labor market, as well as the evolution of the labor market in Algeria and its indicators, as well as the concept of labor force. LDA, between 2000 and 2017. The study revealed that the main determinants of labor supply in Algeria are population, gross domestic production and government expenditures.

Keywords: labor market, unemployment, employment.